وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس بالمدية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

العنوان:

التعاون الدولي لتحقيق الموازنة بين الموارد المائية والأمن الغذائي

مذكرة نهاية الدراسة للحصول على شهادة الماستر في الحقوق
تخصص: القانون الدولي العام

تقديم الطالبين:
- أحمد زيوش
- محمد بن ذباح

اشراف الأستاذة:
د. عيشة بوزيدي

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	المؤسسة	الصفة
أ.د. ميسوم بوصوار	جامعة يحي فارس بالمدية	رئيسا
د. عيشة بوزيدي	جامعة يحي فارس بالمدية	مشرفا
د. فاطمة خرشف	جامعة يحي فارس بالمدية	عضوا مناقشا

السنة الدراسية: 2024 - 2025

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين ,والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد ﷺ القائل في حديثه الشريف "من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل"

انطلاقا من هذا الهدي النبوي فإنّه لا يسعنا في ختام هذا الجهد العلمي المتواضع إلّا أن نتوجه بخالص عبارات الشكر والامتنان لكل من كان له الفضل في دعمنا ومساندتنا خلال مراحل إعداد هذه المذكرة.

نخص بالذكر أستاذتنا المشرفة الفاضلة الدكتورة عيشة بوزيدي، التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها القيمة,وملاحظاتها الدقيقة وسعة صدرها التي كان لها الأثر الكبير في إنجاح هذا العمل.

كما نعبر عن امتناننا لكل الأساتذة الكرام الذين تتلمذنا على ايديهم طيلة سنوات التكوين،وإلى إدارة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة يحي فارس المدية ,على توفيرهم للبيئة الأكاديمية الملائمة.

ولا ننس أن نرفع أسمى آيات المحبة والوفاء إلى أهلينا وأصدقائنا الذين كانوا لنا سندا ودعما في كل لحظة ,فجزاهم الله عنا خير الجزاء .

إهـــداء

إلى روح والدي الطاهرة،اللذين رحلا عن الدنيا،وبقي أثرهما في قلبي وذكراهما نبراسا يضيء طريقي.

إلى من علماني أولى الحروف، وغرسا في حب العلم وكانا سندا وإن غابا عن الحياة.

رحمكما الله بقدر ما أحببتكم

إلى زوجتي الحبيبة,رفيقة دربي وسندي في دروب التعب والسمر.

وإلى أطفالي الأعزاء الذين أستنير بابتساماتهم وأحلم بمستقبل يليق ببراءتهم.

إليكم أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع عربون وفاء وحب وامتنان.

إلى زميلي وأخيً محمد بن ذباح شريك المسيرة العلمية والبحثية الذي تقاسمت معه عناء العمل ومتعة الإنجاز،فكان خير رفيق في هذا المشوار.

إلى أصدقائي الأوفياء الذين دعموني بكلماتهم،وبثوا في نفسي الأمل كلما نال منها التعب و الذين ساندوني ووقفوا معي إلى آخر لحظة.

إليكم جميعا,كل الود والاحترام والتقدير .

شكـراً

أحمد زيوش

إهـــداء

إلى والدي العزيزين,أطال الله في عمرهما .

اللذين كانا سندا ودعامة في مسيرتي العلمية والحياتية,ومازالت دعواتهما النور الذي يهديني في دروب التعب والنجاح .

إلى زوجتي الحبيبة التي وقفت إلى جانبي في كل لحظة وكانت بصبرها ودعمها سببا في إتمام هذه المرحلة، وإلى أطفالي الأحبة زينة حياتي ومصدر إلهامي.

إلى شريكي في هذا العمل ألعلمي وفي مساري الدراسي،أخي وزميلي أحمد زيوش الذي جمعتني به روح التعاون والإصرار على بلوغ الهدف،فكان نعم الشريك في الحياة العلمية والعملية.

إلى أصدقائي الأوفياء الذين كانت كلماتهم دافعا، ووقوفهم إلى جانبي عونا.

أهدي إليكم جميعا ثمرة هذا الجهد المتواضع عرفانا ووفاءً.

محمد بن ذباح

قائمة المختصرات

باللغة العربية :

نيباد	الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا
كادب	البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في إفريقيا
آسيان	رابطة دول جنوب شرق آسيا
الفاو	منظمة الأغذية والزراعة

باللغة اللاتينية :

IFAD	International Fund for Agricultural Developmen
OEA	Organizacion de los Est ados Américanos
UNEP	United Nations Environment Programme
WFP	World Food Programme
PPP	Public-Private Partner ship

مقدمة

مقدمة:

يعد التعاون الدولي أحد أبرز الآليات الحديثة التي أفرزها تطور العلاقات الدولية وتكامل المصالح العالمية،وأهم الركائز الأساسية لتحقيق الأمن والاستقرار العالميين،لاسيما في المجالات الحيوية كالأمن الغذائي وإدارة الموارد المائية،خاصة مع تزايد التحديات العابرة للحدود التي فرضت نفسها على المجتمع الدولي،فقد أضحى هذين المجالين محورا مركزيا في السياسات الدولية،ما استدعى تكثيف الجهود عبر آليات ومنظمات دولية وإقليمية تهدف إلى تحقيق توازن فعّال ومستدام بين هذين المجالين الحيويين.

يكتسي هذا الموضوع **أهمية** متزايدة بالنظر إلى تصاعد الأزمات المناخية والبيئية، وتقاطعها مع الاختلالات الاقتصادية والسياسية التي باتت تهدد قدرة الدول خاصة النامية منها،على ضمان الأمن الغذائي لمواطنيها وإدارة مواردها المائية بشكل عادل ومستدام؛ وتعد الأزمات الأخيرة كجائحة كوفيد –19 وأزمة أوكرانيا،مثالا جليا على هشاشة منظومات الإنتاج والتوزيع الغذائي،وعلى التحديات الهيكلية المرتبطة بتقاسم المياه،لاسيما في احواض الدولية المشتركة.

لم تكن **دوافع وأسباب** اختيار هذا الموضوع عشوائية، بل جاء نتيجة جملة من الدوافع الموضوعية والعلمية التي تعكس تزايد الحاجة إلى فهم متكامل لعلاقة الترابط بين هذين المجالين الحيويين، ومدى تأثير التعاون الدولي في مواجهتهما بفعالية، وتتلخص في الطابع الراهن والملح للموضوع ،بالإضافة إلى التداخل و التكامل بين الأمن الغذائي والمائي،ماجعله محل اهتمام الباحثين لما يحمل من رهانات مستقبلية ومجالات بحثية واعدة.

غير أنّ دراسة هذا الموضوع واجهت عدة **صعوبات وعراقيل** خلال مراحل إعداده،أبرزها صعوبة الوصول إلى مراجع متخصصة وحديثة باللغة العربية،خصوصا فيما تعلق بالتجارب الدولية خارج المنطقة العربية،وكذا قلة الدراسات الأكاديمية التي تجمع بين الأمن الغذائي والموارد المائية في إطار الدولي موحد، مما تطلّب الرجوع إلى مصادر متنوعة ومقارنتها على الرغم من احتواء البحث على موضوعين متشعبين.

يمكن إشارة في هذا السياق إلى بعض **الدراسات السابقة** ذات الصلة كمذكرة الماستر التي أنجزتها الطالبتين حسيني فتيحة ومعزوز خيرة بعنوان"دور مرفق المياه في التنمية المستدامة"،جامعة بن خلدون تيارت سنة 2024 ،التي سلطت الضوء على التعاون الدولي في إدارة الموارد المائية دون الربط المباشر بالأمن الغذائي.

كما نجد أطروحة الدكتوراه للطالب "شيبي محمد" بعنوان "التعاون الدولي لتحقيق الأمن الغذائي العالمي دراسة حالة العالم العربي"،جامعة 8 مايو 1945 قالمة،سنة 2025 التي تناولت الأمن الغذائي في السياق العربي مع إغفال التداخل مع الموارد المائية على المستوى الدولي،وعليه فإن بحثنا يسعى إلى تسليط الضوء على العلاقة الوثيقة بين الغذاء والماء من منظور دولي،ويعالج فراغا في الدراسات التي غالبا ما تفصل بين المجالين من خلال تقديم قراءة تكاملية بينهما ضمن إطار التعاون الدولي.

انطلاقا مما سبق قمنا بتحديد **إشكالية** هذا البحث في التساؤل التالي:

إلى أيّ مدى أسهم التعاون الدولي في تحقيق التوازن بين الأمن الغذائي والموارد المائية وما هي أبرز التجارب في هذا المجال؟

تحتاج طبيعة دراسة البحث إلى ضرورة اعتماد المنهج التحليلي لدراسة النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بموضوع التعاون في مجالي الأمن الغذائي والموارد المائية بهدف بيان الإطار القانوني المنظم للتعاون الدولي،والمنهج المقارن لتحليل النماذج المختلفة و المنتقاة من خلال دراسة حالات واقعية وتجارب دولية متعددة، اتفاقيات الأنهار الإقليمية ومبادرات المنظمات الدولية.

للإحاطة بالموضوع والوصول إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول:آليات التنسيق الدولي لتحقيق الموازنة بين الأمن الغذائي والموارد المائية.

الفصل الثاني:تقييم تجارب التعاون الدولي وأثره على تحقيق التوازن بين الأمن الغذائي والموارد المائية.

الفصل الأول:

آليات التنسيق الدولي لتحقيق الموازنة بين الأمن الغذائي والموارد المائية.

تمهيد:

لقد استحوذت قضية الأمن الغذائي والموارد المائية على اهتمام كبير من طرف المجتمع الدولي، إذ أدى استفحال الأزمات الغذائية العالمية إلى تعميق وبروز مشكلة غياب الأمن الغذائي في العالم ، خاصة الدول النامية نتيجة ارتفاع حاد في أسعار السلع والمنتجات الغذائية،وانخفاض الإنتاج العالمي للزراعة،مما أدى إلى ظهور عجز واضح في الموازين التجارية،مما يظهر جليا من تأثير ظاهرة تغير المناخ والجفاف الذي يضرب جل مناطق العالم على شح الموارد المائية التي تؤمن القدر الكافي للمحافظة على استقرار الدول من الناحية الاقتصادية والسياسية وتحقيق التنمية المستدامة.

إنّ مهمة التعاون الدولي في مجال الأمن الغذائي والمائي هي مسألة ضخمة ومعقدة تتطلب تضافر الجهود الدولية والإقليمية لتحقيق الأهداف المعلنة في المعاهدات والمواثيق الدولية والمتمثلة في توفير الحياة الكريمة،وذلك بالحد من الفقر وتحسين الصحة والتغذية عن طريق تحقيق الموازنة بين الأمن الغذائي و الموارد المائية،ولأجل تحقيق هذه الأهداف تمّ إنشاء عدة آليات وعلى مختلف المستويات التي سنتناولها في فصلنا هذا الذي يتناول آليات التنسيق الدولي لتحقيق الموازنة بين الأمن الغذائي والموارد المائية ضمن مبحثين،حيث يعالج في الأول الأسس القانونية للتعاون الدولي في مجال الأمن الغذائي والمائي.

أمّا المبحث الثاني فنتطرق فيه لدور الفاعلين الدوليين في تحقيق التوازن بين الأمن الغذائي والموارد المائية.

المبحث الأول:الأسس القانونية للتعاون الدولي في مجال الأمن الغذائي والمائي.

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي وضمان استدامة الموارد المائية في ظل التحديات العالمية المتزايدة من القضايا المحورية التي تتطلب تعاونًا دوليًا منظمًا وفعّالا،حيث يتجلى هذا التعاون من خلال أطر قانونية دولية تنظيم العلاقات بين الدول وتحدد مسؤولياتها والتزاماتها في مجال استخدام الموارد الطبيعية وإدارة الإنتاج الغذائي .

أدرك المجتمع الدولي أهمية وجود أرضية قانونية مشتركة تنظم التنسيق والتكامل بين الدول،مما أدى إلى تطوير مجموعة من الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تسعى لتحقيق الموازنة بين متطلبات الأمن الغذائي،وضمان حسن إدارة الموارد المائية،ويعد هذا الإطار القانوني ركيزة أساسية لدعم الجهود المشتركة، وتعزيز السياسات المستدامة في هذا المجال.

وعليه يتناول هذا المبحث الجوانب القانونية التي تحكم التعاون الدولي في هذا السياق،من خلال التطرق إلى الإطار القانوني للتعاون الدولي في المطلب الأول،تم استعراض دور الاتفاقيات الدولية والإقليمية في تعزيز التنسيق والتكامل بين الدول في المطلب الثاني.

المطلب الأول:الإطار القانوني للتعاون الدولي في مجال الأمن الغذائي والمائي.

يعد التعاون الدولي في مجالي الأمن الغذائي والموارد المائية ، ضرورة تفرضها التحديات المشتركة التي تواجهها الدول،خصوصا في ظل التغيرات المناخية،وتزايد الطلب على الموارد المائية،وقد جاء القانون الدولي ليؤسس مجموعة من المبادئ والآليات التي تنظم هذا التعاون،سواءً من خلال قواعد تحكم العلاقات الدولية،أو من خلال نصوص قانونية خاصة تعالج الجوانب الفنية لكل من الأمن الغذائي وإدارة الموارد المائية.

يتناول الفرع الأول المبادئ العامة للتعاون الدولي في مجالي الأمن الغذائي والمائي، أما الفرع الثاني فنتناول فيه الأساس القانوني للتعاون الدولي في مجال الأمن الغذائي،ثم نسلط الضوء في الفرع الثالث على الأساس القانوني في مجال الموارد المائية.

الفرع الأول:المبادئ العامة للتعاون الدولي في مجالي الأمن الغذائي والمائي.

يستند التعاون الدولي في مجال الأمن الغذائي والموارد المائية إلى عدد من المبادئ القانونية الراسخة في القانون والعرف الدولي ،التي تنظم العلاقات بين الدول وتوجهها نحو تحقيق المصالح المشتركة بعيدًا عن النزاعات أو الاستغلال غير العادل،ومن هذه المبادئ تبرز ثلاث ركائز أساسية تشكل الإطار المرجعي لأي تعاون فعال في هذا المجال:

أولا:مبدأ السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية.

قد أشير إلى مبدأ السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية أول مرة على وجه التحديد،خلال المناقشات التي جرت عن حقوق الإنسان في الأمم المتحدة،في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي[1]،ففي خلال وضع المبادئ الخاصة بتقرير المصير كأساس لمسودة ميثاق حقوق الإنسان[2]،ظهر مفهوم السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية كتعبير عن مبدأ تقرير المصير،حيث ترتبط السيادة على الثروات،والمصادر الطبيعية بطبيعتهما يتبعان دائما لملكية الدولة[3].

نص مبدأ السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية على أنّ لكل دولة الحق في السيطرة على مواردهما واستغلالها وفقا لأولوياتها الوطنية،بما ينسجم مع التزاماتها الدولية،وقد تم تكريسه في العديد من المواثيق الدولية كقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1803 لسنة 1962،بشأن السيادة الدائمة على الموارد

(1) علي زهير إبراهيم، "السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية في القانون الدولي ، مجلة المحامين، بيروت، العدد الثاني، 2023، ص 338.

(2) أنظر القرار رقم 1803، الصادر في 14-12-1962 (د-17)، بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، الجمعية العامة للأمم المتحدة.

(3) أحمد سعيد نظام آغا، "حماية الموارد الطبيعية طبقا لأحكام القانون الدولي الحالة الفلسطينية نموذجًا"، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث جنين ،فلسطين ، مجلد 3 ، العدد 1 ، 2017 ، ص 42.

الطبيعية[1]، كما ناقشت عدة دراسات هذا المبدأ في سياق التوازن بين السيادة ومتطلبات التعاون الدولي، ومن أبرزها ما ورد في كتاب القانون الدولي للموارد الطبيعية للدكتور محمد سامي عبد الحميد[2].

ثانيا:مبدأ التعاون بين الدول لتحقيق التنمية المستدامة.

يشكل التعاون الدولي أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي المعاصر،خاصة فيما يتعلق بالقضايا ذات الطابع العابر للحدود،كالأمن الغذائي وإدارة الموارد المائية،وقد أشير إليه في ميثاق الأمم المتحدة،وكذلك في إعلان "ريو" بشأن البيئة والتنمية لعام 1992[3]،كما أكد الدكتور شفيق المصري في كتابه القانون الدولي العام،أنّ مبدأ التعاون لم يعد مسألة اختيار،بل بات التزاما قانونيًا،وأخلاقيًا في التعامل مع القضايا البيئية والغذائية المشتركة[4].

ثالثا:مبدأ تقاسم المنافع والإنصاف في استغلال الموارد المشتركة.

يعد مبدأ تقاسم المنافع والإنصاف في استغلال الموارد المشتركة أهم الضوابط القانونية عند التعامل مع الموارد الطبيعية المشتركة لاسيما المائية منها،فهو يلزم الدول المتشاطئة على الأنهار أو الخيرات الدولية باستخدامها بطريقة منصفه ومعقولة بما يحقق المنفعة المتبادلة دون الإضرار بالآخرين،قد تم تأصيل هذا المبدأ في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997[5].

في هذا الشأن قامت الإسكوا[6]،بتنظيم اجتماع فريق الخبرات حول "تعزيز التعاون في إدارة الموارد المائية المشتركة في إطار الاتفاقات العلمية والإقليمية بالتعاون مع الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي

(1) القرار رقم 1803، المرجع السابق.
(2) محمد سامي عبد الحميد، القانون الدولي للموارد الطبيعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص 44.
(3) المبدأ 27 ، إعلان "ريو" بشأن البيئة والتنمية،ريو دي جانيرو،البرازيل،3-14 يونيو 1992.
(4) شفيق المصري، القانون الدولي العام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2010، ص 312.
(5) اتفاقية الأمم المتحدة، بشأن استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، 1997.
(6) الإسكوا (ESCWA): وهي لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وهي واحدة من خمس لجان إقليمية، أسسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، ومقرها بيروت- لبنان.

للمياه لجامعة الدول العربية[1]،كما وردت تحليلات موسعة لمبدأ تقاسم المنافع والإنصاف في استغلال الموارد المشتركة في عدة دراسات أكاديمية كالمقال "الاستغلال المنصف و المعقول للمجاري المائية الدولية"للأستاذة عزاز هدى[2].

الفرع الثاني:الأساس القانوني للتعاون الدولي في مجال الأمن الغذائي.

يمثل الأمن الغذائي أحد أهم التحديات العالمية ، التي لا يمكن مواجهتها بفعالية دون تنسيق وتعاون دولي منظم،وقد ساهم القانون الدولي في بلورة إطار قانوني شامل ينظم هذا التعاون من خلال مجموعة من الاتفاقيات والمعايير الدولية للحق في الغذاء إلى جانب التزام الدول بتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع.

أولا:الحق في الغذاء في المواثيق الدولية:

الحق في الغذاء وفي التحرر من الجوع هو حق راسخ في القانون الدولي،إذ تمّ الاعتراف بهذا الحق بداية عام 1945،في نصوص ميثاق الأمم المتحدة بصورة ضمنية في المادة 3/1 والمادتين55-56 منه[3] وتمّ التأكيد عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كحق إنساني أصيل،لاسيما في المادة 25 منه[4]. حيث يتجلى الاعتراف بهذا الحق أكثر في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[5]، كما أسهمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

(1) اجتماع فريق الخبراء "تعزيز التعاون في إدارة الموارد المائية المشتركة في إطار الاتفاقات العالمية والإقليمية، 6-7، كانون الأول/ ديسمبر 2018، بيروت، لبنان.

(2) عزازهدى،"الاستغلال المنصف والمعقول للمجاري المائية الدولية "، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،جامعة العبي التبسي تبسة، الجزائر المجلد8، العدد 1، 2015، ص 388- 390.

(3) المادة 3/1، والمادتين 55 و56 من ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945.

(4) المادة 25 ، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المؤرخ في 10 ديسمبر 1948.

(5) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المعتمدين بقرار الجمعية العامة 2200 أ(د-21) المؤرخين في 16 ديسمبر 1966.

(الفاو) في صياغة العديد من المبادئ والإعلانات،وعلى رأسها إعلان روما للأمن الغذائي العالمي لعام 1996،الذي أكد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي لضمان توفير الغذاء للجميع[1].

كما اعترفت بعض الوثائق الإقليمية بالحق في الغذاء،إمّا بصورة مباشرة أو غير مباشرة،نذكر ميثاق الدول الأمريكية (OEA) في المادة 34 لعام 1948،والتي تؤكد إمكانية الحصول على الغذاء الملائم عبر زيادة الإنتاج أو القابلية لذلك،والتنويع والتشكيل في الإنتاج،كما تضمّن البروتوكول الإضافي للمعاهدة الأمريكية لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية في مادته 12 لعام 1988 التي تؤكّد حق الإنسان في الحصول على غذاء صحي ملائم ،وعلى الدول وضع خطة لزيادة إمدادات الطعام عن طريق إنتاج وتوزيع محسن ،كما أكد الميثاق الاجتماعي الأوروبي في مادته 42 لعام 1946 على الدول الإشراف على توزيع الطعام للأطفال،وتأمين المياه والخدمات الصحية[2] .

أمّا الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان لعام 1981،فقد أشار إلى الغذاء كالتزام على عاتق الفرد تجاه عائلته،أي أنّه يظهر الغذاء كحق من حقوق الإنسان أو الشعوب[3].

لمّا كان الحق في الغذاء مرتبطًا بكرامة الإنسان، وعنصرًا أساسيًا لحياته، وتواجده البشري فإنّ الدول ملزمة وفق ما نصت عليه الصكوك والمواثيق الدولية، بتنفيذه وملزمة بإدماجه في قوانينها الداخلية[4].

ناقش عدد من الباحثين الجوانب القانونية لهذا التعاون،حيث يشير الدكتور عيسى خليل في كتابه القانون الدولي والتنمية المستدامة إلى أنّ الأمن الغذائي لم يعد مجرد قضية داخلية،بل أصبح موضوعًا للتنظيم الدولي المتعدد الأطراف،ضمن إطار يتداخل فيه القانون الدولي مع السياسات الاقتصادية[5].

---

(1) إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،روما ،13 نوفمبر 1996 .

(2) نادية أحمد عمراني ، النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي ، بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2014 ، ص 73

(3) المرجع نفسه ، ص 74.

(4) هناك 20 دولة نامية من 142 دولة التي وقعت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واعترفت صراحة بالحق في الغذاء في تشريعاتها الوطنية.

(5) عيسى خليل، القانون الدولي والتنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2012، ص 119.

كما تناولت الباحثة نوال بن جدو في دراسة منشورة بعنوان:"مفهوم السيادة الغذائية كبديل أو مكمل لمفهوم الأمن الغذائي"،في سياق التعاون الدولي لتحقيق العدالة الغذائية[1].

ثانيا:الالتزامات الدولية اتجاه القضاء على الجوع.

يبرز الالتزام الدولي بالقضاء على الجوع،بوصفه ليس فقط هدفًا إنسانيًا بل واجبًا قانونيًا منصوصًا عليه في عدد من الاتفاقيات الدولية،فالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،اعتبر في مادته 11 أنّ الحق في الغذاء الكافي،جزء من الحق في مستوى معيشي ملائم،وقد فسّرت اللّجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،هذا الحق في تعليقها العام رقم 12،وبينت أنّ الدول ملزمة باتخاذ تدابير تشريعية وتنظيمية لضمان تحقيقه،سواء داخل حدودها أو من خلال التعاون الدولي[2].

كما نصت أهداف التنمية المستدامة 2030،وتحديدًا الهدف الثاني على ضرورة القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية،وتعزيز الزراعة المستدامة[3]،وتظهر أهمية التعاون الدولي في دعم الدول الأقل نموًّا،ومن خلال توفير التمويل والتكنولوجيا وتمكين صغار المزارعين ومراعاة احتياجات الفئات الهشة مثل النساء والأطفال.

أكدت اتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكولات الإضافية على أنّ منع المساعدات الغذائية أثناء النزاعات يمكن أن يعد خرقًا للقانون الدولي الإنساني ،كما وردت إشارات صريحة في اتفاقية سيداو واتفاقية حقوق الطفل إلى أنّ واجب الدول ضمان الأمن الغذائي للفئات الأكثر عرضة للضرر[4].

---

(1) نوال بن جدو، "السيادة الغذائية كبديل للأمن الغذائي في القانون الدولي"، مجلة القانون والتنمية، جامعة طاهري محمد بشار،الجزائر،العدد 10، 2020،ص 75.

(2) التعليق العام رقم 12 ، الفقرة 6، حول الحق في الغذاء الكافي، لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،1999.

(3) الهدف 2، القضاء التام على الجوع،أهداف التنمية المستدامة 2030 ،الأمم المتحدة،2005.

(4) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ،اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979.

على ضوء ما سبق يتبين أنّ الأساس القانوني للتعاون الدولي في مجال الأمن الغذائي يقوم على مزيج من الالتزامات الحقوقية والتنموية، وأن تحقيق الأمن الغذائي لم يعد خيارًا سياسيًا بل التزامًا قانونيًا في إطار النظام الدولي.

الفرع الثالث:الأساس القانون للتعاون الدولي في مجال الموارد المائية.

تعد الموارد المائية من أبرز المجالات التي تستوجب تعاونًا دوليًا فعالاً،نظرًا للطبيعة العابرة للحدود التي تتسم بها العديد من الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية،حيث لعب القانون الدولي دورًا مركزيًا في تفعيل هذا التعاون من خلال إرساء قواعد قانونية تنظم العلاقات بين الدول المتشاطئة ضمن إطار قانون المياه الدولي،والذي يعتبر فرعًا من فروع القانون العام،إضافة إلى أنّه حديث النشأة نسبيًا وقد تأسس على جملة من المبادئ القانونية التي تم إرساؤها عبر الأعراف الدولية والقرارات القضائية،والإعلانات الصادرة عن الهيئات العلمية والقانونية من أبرز هذه المبادئ:

أولا:مبدأ السيادة المقيدة.

كل دولة يجري في إقليمها النهر الدولي لها الحق الكامل في أن يظل جريان هذا الأخير على حاله من حيث كم وكيف المياه،ولا تستطيع أن تمارس على هذا الجزء الذي يمر بإقليمها سيادة مطلقة،ولكن السيادة التي تمارسها على هذا الجزء سيادة مقيدة بالالتزام بعدم التصدي للمجرى الطبيعي للنهر [1].

ثانيا:مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول.

يقصد بمبدأ الانتفاع المنصف والمعقول،أن تتقاسم دول النهر فوائده بطريقة عادلة ورشيدة ، ووقفا لهذا المبدأ يعد النهر الدولي وحدة واحدة ويكون لكل دولة نهرية الحق في الانتفاع والاستفادة من النهر الذي يمر إقليمها، فلها الحق في حصة عادلة ومعقولة بالنسبة للدول لأخرى التي تشاركها الانتفاع بنفس النهر الدولي[2].

---

[1] انظر: ماجد أحمد مخلص،"الأمن المائي وتحدياته للدول في ضوء القانون الدولي والاتفاقيات الدولية"،مجلة العلوم الإدارية والسياسية ،الكلية العسكرية لعلوم الإدارة لضباط القوات المسلحة ، مصر،العدد الثاني، ديسمبر 2024، ص 336-337 .

[2] أماني جمعة النقبي،زايد علي زايد،"مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية "، مجلة الشارقة للعلوم القانونية، جامعة الشارقة، المجلد 20، العدد3، سبتمبر 2023، ص40.

ثالثا:مبدأ عدم التسبب بالضرر .

يلزم مبدأ عدم التسبب بالضرر الدول بعدم اتخاذ أي إجراء في نطاقها الإقليمي من شأنها أن يحدث ضررًا بدولة أخرى تتشارك معها الموارد المائية ، سواء في كمية المياه وجودتها وهذا ما نصت عليه المادة 1/7 من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام1997،وأكدت عليه محكمة العدل الدولية في قضية المجر وسلوفاكيا (1997)، إضافة إلى ما جاء في المادة 05 من إعلان هلسنكي (1966) [1].

رابعًا:مبدأ الإخطار المسبق والتشاور.

يلزم مبدأ الإخطار المسبق والتشاور الدول بإبلاغ الدول الأخرى المعنية بأي مشروع أو إجراء قد يؤثر على تدفق المياه،أو جودتها في مورد مائي مشترك،وأن تدخل في مفاوضات مسبقة معها لتفادي النزاعات،كما تنص عليه المادتين 11 و12 من اتفاقية لأمم المتحدة بشأن استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية عام1997،بالتشاور بين الدول المتشاطئة وتبادل المعلومات قبل تنفيذ المشاريع المتعلقة بالمجاري المائية الدولية،ووجود الإخطار المسبق بأي مشروع مزمع إجراؤه قد يؤثر على الموارد المائية المشتركة،حيث نجد أن هذه المبادئ تم التنصيص عليها في إعلان هلسنكي 1966،وكرستها لاحقًا اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام1997،وقرارات محكمة العدل الدولية،لاسيما قضية "نهر الدانوب" بين المجر وسلوفاكيا (1997)[2].

كُرست هذه المبادئ في عدد من الصكوك الدولية، وفي مقدمتها اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997، وكذلك مجموعة من الاتفاقيات والإعلانات

---

(1) محمد جبار نعمة،المسؤولية الدولية عن الاستخدام الصناعي والزراعي لمجرى المياه الدولية،ماجستير في القانون العام، قسم القانون العام،كلية القانون ، جامعة ميسان ، العراق ،2025،ص 50 -53.

(2) المادة 11 وما يليها، اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، المرجع السابق.

الإقليمية، والتي سيتم تناولها بالتفصيل في المطلب الثاني من هذا المبحث نظرًا لأهميتها في دعم التنسيق والتكامل المؤسساتي بين الدول.

المطلب الثاني:دور الاتفاقيات الدولية والإقليمية في دعم التنسيق والتكامل.

ساهمت الاتفاقيات الدولية والإقليمية في تعزيز آليات التنسيق بين الدول،لتحقيق الموازنة بين الأمن الغذائي والموارد المائية،من خلال إرساء قواعد قانونية واضحة، وتوفير أطر مؤسساتية للتعاون، ويمكن تناول ذلك من خلال الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف (الفرع الأول)، والاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة بالأمن الغذائي والموارد المائية (الفرع الثاني)،إضافة إلى مدى تأثير هذه الاتفاقيات على التنسيق المؤسسي بين الدول (الفرع الثالث).

الفرع الأول:الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف في مجال الأمن الغذائي والموارد المائية.

تمثل الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف الإطار القانوني الأوسع لتنسيق جهود المجتمع الدولي التابعة لها بتطوير التعليمات الناظمة للاستخدامات اللاملاحية لمجاري المياه الدولية،وعقدت اللجنة ما يقارب من تسع وعشرين دورة[1]،حيث اعتمدت من قبل الجمعية العامة بتاريخ 21 أيار 1997 كاتفاقية إطارية تهدف إلى استخدام المجاري المائية الدولية وتنميتها والحفاظ عليها ،وإدارتها وحمايتها وتعزيز استخدامها بصورة مثلى ومستدامة[2]،وتنقسم الاتفاقية إلى سبعة أبواب،وتتألف من 37 مادة،وتشمل تعريف المجرى المائي ، ونصوص يمكن تطبيقها ملائمة لأي حالة تطرح وتخص المياه الدولية المشتركة،مشترطة في ذلك توقيع جميع الدول على هذه الاتفاقية باعتبارهم أطرافا فيها،والتزامهم بتنفيذ ما تنص عليه الاتفاقية من نصوص ومبادئ[3]،نجد من هذه الاتفاقيات:

---

(1) صبا علوان شلال، "مدى تطبيق نظام استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية (بالتطبيق على نهر الفرات)"، رسالة الماجستير في القانون الدولي العام، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، حزيران، 2022، ص 23.

(2) صبحي أحمد زهير العادلي، النهر الدولي، المفهوم الواقع في بعض أنهار المشرق العربي، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 137-138.

(3) اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، المرجع السابق.

أولا:إعلان روما حول الأمن الغذائي العالمي.

يعد إعلان روما حول الأمن الغذائي العالمي من أبرز الوثائق المرجعية في مجال الأمن الغذائي على المستوى الدولي والصادر عن القمة العالمية للأغذية المنعقدة سنة 1996 وقد أكّد الإعلان على أن الأمن الغذائي يتحقق عندما يكون لدى جميع الناس في كل الأوقات،إمكانية الحصول المادي والاقتصادي على غذاءٍ كافٍ[1].

كما أقرّ الإعلان خطة عمل، نظمت التزام الدول بخفض عدد الجياع إلى النصف بحلول عام 2015، وتعزيز التعاون الدولي في المجالات ذات الصلة مثل تنمية الزراعة، وتطوير الري، وتمويل المشاريع الغذائية في الدول النامية[2].

يمثل هذا الإعلان خطوة جوهرية في إطار قانوني ومعياري يسترشد به في تطوير السياسات الغذائية على المستويين الوطني والدولي، وقد استرشدت به فيما بعد العديد من الاتفاقيات والمبادرات الإقليمية[3].

ثانيا:اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر 1994.

تعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المعتمدة في 17 يونيو 1994،من أبرز الاتفاقيات متعددة الأطراف في مجال البيئة وتهدف إلى مكافحة التصحر وتخفيض آثار الجفاف،خاصة في الدول المتأثرة بهذه الظواهر لاسيما في إفريقيا وقد أكدت الاتفاقية على ضرورة اعتماد استراتيجيات تنموية مستدامة.

ترتكز على مشاركة السكان المحليين،وتعزيز التعاون الدولي في المجالات التقنية والمالية، حيث ترتبط هذه الاتفاقية ارتباطًا مباشرًا بالأمن الغذائي[4]، كون التصحر يؤثر سلبًا على الإنتاج الزراعي وتوافر الموارد

---

(1) إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة العمل، القمة العالمية للأغذية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما 13-17 نوفمبر 1996، ص 1.

(2) عبد العزيز السيد، قضايا الأمن الغذائي العربي والتحديات المستقبلية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2011، ص 45.

(3) مصطفى كمال طلبة، الأمن الغذائي في الوطن العربي، "بين السياسات والاستراتيجيات"، مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،لبنان، العدد 292، 2003، ص 67.

(4) إعلان روما، المرجع السابق، ص 3.

المائية،مما يهدد قدرة الدول المتضررة على تأمين غذاء كافٍ لسكانها،ومن ثم فهي تعد من الآليات الدولية الداعمة للتوازن بين الأمن الغذائي والحفاظ على الموارد الطبيعية[1].

الفرع الثاني:الاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة بالأمن الغذائي والموارد المائية.

تعد الاتفاقيات الإقليمية أداة فعالة لدعم التكامل بين الدول المتجاورة، خاصة تلك التي تتقاسم موارد مائية أو تواجه تحديات غذائية مشتركة ومن أبرزها:

أولا:اتفاقيات حوض النيل(1929-1959-2010).

تعد اتفاقيات حوض النيل من أبرز الأطر القانونية الإقليمية التي نُظمت لتقنين استخدام المياه الدولية المشتركة،خاصة في ظل التوترات المتكررة بين دول الحوض،وقد تعود أصول هذه الاتفاقيات إلى اتفاقية عام 1929،بين مصر وبريطانيا، ثم اتفاقية 1959 بين مصر والسودان،وصولا إلى الاتفاقية الإطارية التعاونية لحوض النيل (اتفاقية عنيتني) التي طرحت عام 2010، بهدف وضع أسس عادلة لتقاسم مياه النيل بين دول المنبع والمصب[2].

تبرز هذه الاتفاقيات أهمية التعاون الإقليمي في إدارة الموارد المائية كمدخل أساسي لتحقيق الأمن الغذائي،باعتبار أنّ نهر النيل يمثل المصدر الحيوي لمياه الري في عدد من دول الحوض،وعلى رأسها مصر والسودان،إلاّ أن الخلافات حول الحصص المائية،والتوازن بين مبادئ السيادة والاستخدام المنصف لا تزال تشكل تحديات حقيقية أمام تفعيل هذه الاتفاقيات[3].

ثانيا:إعلان هلسنكي بشأن استخدام المجاري المائية الدولية لعام 1966.

يعد إعلان هلسنكي الصادر عن معهد القانون الدولي سنة 1966 خطوة بارزة في تطوير القانون الدولي العرفي المتعلق بالموارد المائية المشتركة، ورغم أنه لا يتمتع بقوة إلزامية،إلاّ أنّه وضع مبادئ عامة

(1) عبد العزيز السيد، المرجع السابق، ص 47.
(2) المرجع نفسه، ص 93.
(3) مصطفى كمال طلبة، المرجع السابق، ص 70.

لا تزال تعتمد كأساس في العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية اللاحقة،وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997[1].

نص إعلان هلسنكي على عدة مبادئ ساعدت في بلورة فهم مشترك لقواعد استغلال الأنهار الدولية، وساهم بشكل غير مباشر في دعم التنسيق الإقليمي والحد من النزاعات حول المياه،لاسيما في مناطق ذات توترات جيوسياسية كآسيا وإفريقيا[2].

ثالثا:اتفاقية نهر الميكونغ لعام 1995.

تعد اتفاقية نهر الميكونغ لعام 1995 من أبرز الاتفاقيات الإقليمية في قارة آسيا،التي وقعت بين كل من كمبوديا،لاوس،تايلاند،وفيتنام بهدف تعزيز التعاون المستدام في استغلال مياه نهر الميكونغ،أحد أطول الأنهار في آسيا،وقد أسست هذه الاتفاقيات لجنة نهر الميكونغ كهيئة تنسيقية دائمة بين الدول الأعضاء،تعنى بإدارة المياه،تطوير البنية التحتية الزراعية والتخطيط لمشروعات الطاقة المائية،بما يخدم الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في المنطقة.

نصت الاتفاقية على التزام الدول بتبادل البيانات،والتشاور قبل تنفيذ أي مشروع ذي تأثير محتمل، وهو ما عزز من التنسيق المؤسسي بين الدول المتشاطئة،وساهم في التقليل من النزاعات البيئية والمائية التي كانت تهدد استقرار المنطقة[3].

رابعًا:معاهدة لابلاتا لعام 1969.

تعد معاهدة لابلاتا من بين النماذج الإقليمية البارزة في قارة أمريكا الجنوبية،والتي أبرمتها كل من الأرجنتين،بوليفيا،البرازيل،باراغواي وأوروغواي،بهدف تعزيز التعاون حول استخدام وتنمية مياه حوض نهر

(1) أحمد بوفرحي،القانون الدولي للمياه:دراسة تحليلية لأهم المبادئ والاتفاقيات الدولية ، دار الخلدونية ، الجزائر، 2020، ص 66.

(2) عبد الله محمد سليمان، "التنظيم القانوني لاستخدام المجاري المائية الدولية في غير أغراض الملاحة"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق ،جامعة المنوفية ، مصر، العدد 48، 2019، ص 234.

(3) حسين صادق، "أهمية التعاون الإقليمي في إدارة الأنهار المشتركة: دراسة حالة نهر ميكونغ"، المجلة الدولية للدراسات الآسيوية، العدد 12، 2020، ص 105.

لابلاتا وقد جاءت هذه المعاهدة في إطار إدراك الدول الأطراف لأهمية الإدارة الجماعية للموارد المائية المشتركة لاسيما من حيث ضمان الأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة.

وقد أنشأت المعاهدة الدولية آلية مؤسسية مشتركة تتمثل في اللّجنة المشتركة لحوض "لابلاتا"،التي تضطلع بمهام التخطيط والتنسيق في مجالات الري،الطاقة البيئية والنقل النهري،ما يترجم بوضوح الدول المنتمية للاتفاقيات الإقليمية في تعزيز التكامل المؤسسي والتقليل من النزاعات المائية[1].

الفرع الثالث:تأثير الاتفاقيات الدولية والإقليمية على التنسيق المؤسساتي بين الدول.

لا تقتصر أهمية الاتفاقيات الدولية والإقليمية في مجالي الأمن الغذائي والموارد المائية على كونها أدوات قانونية ملزمة،بل تتجلى أهميتها الأكبر في قدرتها على بناء وتنمية الهياكل المؤسساتية التي تعزز من فعالية التعاون الدولي،فالتحديات العابرة للحدود تتطلب تنسيقًا مؤسساتيًا فعالاً،قائمًا على آليات واضحة لتبادل المعلومات،اتخاذ القرارات وتحديد المسؤوليات بين الدول الأطراف.

على سبيل المثال جاءت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام المجاري المائية لعام 1997،لتؤكد في مادتها الثامنة على ضرورة "التعاون على أساس المساواة في السيادة،والسلامة الإقليمية،والمنفعة المتبادلة"، وتشجع على إنشاء هيئات مشتركة لإدارة المجاري المائية الدولية،وتعد هذه الهيئات الركائز الأساسية لأي تنسيق مؤسساتي طويل الأمد[2].

أمّا على المستوى الإقليمي فتظهر معاهدة لابلاتا لعام 1969،كيف يمكن للاتفاقيات أن تؤسس لهياكل تنسيقية فعالة،من خلال اللجنة الحكومية المشتركة التي تسهر على تنسيق المشاريع في قطاعات

(1) أحمد بوفرحي،المرجع السابق،ص 81.

(2) محمد العروسي، المجاري المائية الدولية في إطار القانون الدولي العام، دار الكتاب الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص 120.

الزراعة والنقل والطاقة،وتضمن تمثيلا متساويا للدول الأطراف،ما يقلل من احتمالات النزاع،ويعزز من الرؤية المشتركة للتنمية[1].

كما تبرز تجربة لجنة نهر الميكونغ نموذجًا متقدمًا للتنسيق المؤسساتي،إذ تنخرط فيها فرق فنية دائمة، وتنظم اجتماعات دورية على مستويات متعددة (وزارية،تنفيذية وفنية)،مما يسهم في تطوير استراتيجيات مشتركة لإدارة الجفاف والفيضانات،وتحقيق الأمن الغذائي في منطقة تعاني من هشاشة بيئية واضحة،كما يلاحظ أنّ فعالية هذه الهياكل المؤسسية تتفاوت تبعًا لعوامل متعددة،منها الإرادة السياسية للدول ومدى وضوح النصوص القانونية والدعم المالي والفني المخصص لهذه الأطر،ومع ذلك فإنّ التجارب الدولية تظهر أن الاتفاقيات التي ترفق بهياكل مؤسسية واضحة تكون أكثر قدرة على الصمود والتأثير في إدارة الأزمات،وتحقيق الأهداف الإنمائية المشتركة[2].

يتضح من خلال ما سبق أن التعاون الدولي في مجالي الأمن الغذائي والموارد المائية يستند إلى جملة من الأسس القانونية التي تبلورت عبر مبادئ القانون الدولي،سواء من حيث الالتزامات العامة،أو من خلال آليات التعاون المشترك،ومع ذلك فإن فعالية هذا الإطار القانون تبقى رهينة بتفاعل الفاعلين الدوليين واستجابتهم للتحديات الواقعية،وهو ما يستدعي التطرق في المبحث الموالي إلى الدور الذي تلعبه المنظمات الدولي،والدول والجهات المانحة في تفعيل هذا التعاون على المستوى العملي والمؤسسي.

(1) أحمد بوفرحي ، المرجع السابق، ص 82.
(2) حسين صادق، المرجع السابق، ص 108.

المبحث الثاني:دور الفاعلين الدوليين في تحقيق التوازن بين الأمن الغذائي والموارد المائية.

مع تزايد التعقيدات التي تحيط بمسائل الأمن الغذائي والموارد المائية،أصبح دور الفاعلين الدوليين من منظمات حكومية وغير حكومية،ركيزة أساسية في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق توازن فعّال بين الأمن الغذائي وإدارة الموارد المائية،تتنوع مساهماتهم بين تقديم الدعم الفني والمالي،ووضع الأطر التوجيهية وتعزيز التنسيق عبر الحدود.

يتمثل الهدف من هذا المبحث في تسليط الضوء على أهم الفاعلين الدوليين في هذا المجال من خلال تناول دور المنظمات الدولية الحكومية في المطلب الأول،ودور المنظمات غير الحكومية والشراكات المتعددة الأطراف في المطلب الثاني.

المطلب الأول:دور المنظمات الدولية الحكومية في تحقيق التوازن في مجالي الأمن الغذائي والمائي.

تُعدُّ المنظمات الدولية الحكومية من أبرز الفاعلين على الساحة الدولية في دعم الدول لتحقيق التوازن بين الأمن الغذائي والموارد المائية، ويظهر دورها من خلال برامجها التنموية ودراستها الفنية، وآليات التنسيق التي تسهم في تحسين الحوكمة المائية والغذائية،خصوصًا في الدول النامية والمتأثرة بالأزمات،حيث نتناول في هذا المطلب مساهمات ثلاث منظمات رئيسية وهي كالآتي:منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفرع الأول)،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الفرع الثاني)،وفي الأخير البنك الدولي ومؤسسات التمويل الدولي (الفرع الثالث).

الفرع الأول:منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ودورها في تحقيق التوازن بين الأمن الغذائي والمائي.

تعد منظمة الأغذية والزراعة،من بين أبرز الفاعلين الدوليين الحكوميين في مجال دعم الجهود الدولية لتحقيق الأمن الغذائي وحسن إدارة الموارد المائية،وقد نشأت سنة 1945 كوكالة متخصصة تابعة للأمم

المتحدة،تُعنى بتحسين الإنتاج الزراعي،وتطوير الريف،ومكافحة الجوع وسوء التغذية على مستوى العالم،يظهر تأثير المنظمة جليًا من خلال برامجها المتنوعة والتي تمس الجانبين الغذائي والمائي[1].

أولا:دور منظمة الأغذية والزراعة في دعم الأمن الغذائي العالمي.

يتجلى دور المنظمة في مجال الأمن الغذائي من خلال قيادة المبادرات الدولية الهادفة إلى القضاء على الجوع،وتحقيق الاكتفاء الغذائي المستدام،ومن أبرز ما يُذكر في هذا السياق،إعلان روما الصادر عن القمة العالمية للأغذية سنة 1996 والذي التزمت فيه الدول بـ"القضاء على الجوع بكل أشكاله وضمان الغذاء الكافي والمغذي لجميع السكان[2]،كما تشارك المنظمة في تنفيذ الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة لعام 2015،والمتمثل في "القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية"[3].

تستند المنظمة من الناحية القانونية إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966،والذي كرس الحق في الغذاء ضمن المادة 11 منه،وجعل من الدولة مسؤولا أساسيًا في توفير الغذاء الكافي لشعبها[4]، وتضطلع FAO، كذلك بوضع تقارير سنوية حول حالة الأمن الغذائي العالمي،وتقديم المساعدة الفنية والتشريعية للدول في مراجعة سياساتها الغذائية والزراعية،بما في ذلك خطط الطوارئ في حالات النزاعات والكوارث الطبيعية[5].

ثانيا:دور منظمة الأغذية والزراعة في إدارة الموارد المائية الزراعية.

تلعب المنظمة دورًا فاعلاً في تعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المجال المائي ،لاسيما في القطاع الزراعي الذي يُعد أكثر القطاعات استهلاكا للمياه،ومن أبرز أدواتها في هذا المجال نظام

(1) دستور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، تم اعتماده في 16 اكتوبر 1945 بروما .
(2) إعلان روما حول الأمن الغذائي العالمي، القمة العالمية للأغذية، منظمة الأغذية والزراعة، روما، 13- 17نوفمبر1996.
(3) فهد الحمود، "دور منظمة الأغذية والزراعة في تحقيق الأمن الغذائي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الكويت،الكويت،العدد 12، 2019،ص 114.
(4) المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المرجع السابق.
(5) خولة عبد الله، "الحق في الغذاء في القانون الدولي" مجلة البحوث القانونية والسياسية ، جامعة الجزائر 1- بن يوسف بن خدة ، الجزائر،العدد 7، 2020،ص78 .

AQUASTAT، وهو قاعدة بيانات عالمية ترصد حالة الموارد المائية،واستخدامها في الزراعة،وتوفر معلومات موثوقة لصانعي السياسات في الدول النامية[1].

تتعاون المنظمة في هذا السياق مع العديد من المنظمات الدولية،مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهيئة الأمم للمياه،للمساهمة في صياغة سياسات مائية عادلة،مستندة إلى المبادئ المعترف بها دوليًا،خاصة تلك التي جاءت في مؤتمر دبلن 1992 حول المياه والتنمية،والذي أرسى مبدأ أنّ "المياه مورد اقتصادي له قيمة اجتماعية وبيئية"،ومنتدى المياه العالمية في مكسيكو 2006،حيث دعت المنظمة إلى دمج الزراعة ضمن استراتيجيات الأمن المائي الوطني[2].

سعت منظمة الأغذية والزراعة إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الموارد المائية المشتركة،من خلال ورشات تدريب ومشاريع مشتركة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، بغرض ترشيح مبادئ الاستخدام المنصف والمستدام للمياه العابرة للحدود.

الفرع الثاني:دور برنامج الأغذية العالمي في تحقيق التوازن بين الأمن الغذائي والموارد المائية.

يعد برامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة من أكبر المنظمات الإنسانية العاملة في مجال مكافحة الجوع،وتعزيز الأمن الغذائي حول العالم،ويكمن تميز هذه المنظمة في قدرتها على الاستجابة السريعة للأزمات،وفي ذات الوقت بناء حلول طويلة الأجل،تعزز من قدرة المجتمعات على الصمود أمام التحديات، خاصة تلك المرتبطة بندرة المياه ،تغير المناخ والنزاعات المسلحة[3].

أولا:الإطار القانوني والتنظيمي لعمل برنامج الأغذية العالمي.

يندرج نشاط برنامج الأغذية العالمي ضمن منظومة الأمم المتحدة،ويستند إلى القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة بالأمن الغذائي والطوارئ الإنسانية،كما يلتزم البرنامج بتحقيق

(1) AQUASTAT،نظام المعلومات العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة،منظمة اللأغذية والزراعة 1960 .
(2) الإعلان الوزاري حول الأمن المائي ،المنتدى العالمي الرابع للمياه، ، مكسيكو، 2006.
(3) annual performance report 2021 ،World Food Programme, Rome, WEP, 2022, p 12.

أهداف أجندة التنمية المستدامة لعام 2030،خصوصًا الهدف الثاني "القضاء على الجوع"، والهدف السادس "ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع"[1].

ثانيا: مساهمة البرنامج في دعم الأمن الغذائي.

يعمل البرنامج على ضمان توفير الغذاء للفئات الأكثر ضعفًا، وذلك من خلال:

أ- **الاستجابة للطوارئ:**تقديم المساعدات الغذائية في مناطق النزاع أو الكوارث الطبيعية.

ب- **دعم التغذية المدرسية:**تحسين تغذية الأطفال كأداة لتعزيز الأمن الغذائي المستقبلي.

ج- **تعزيز الإنتاج المحلي:**من خلال شراء المنتجات الغذائية من صغار المزارعين.

إضافة إلى ذلك،يسهم البرنامج في الأمن الغذائي عبر تنفيذ برامج "الغذاء مقابل العمل" التي تُمكِّن السكان من العمل على مشاريع تنموية (مثل بناء الطرق أو ترميم الحقول)، مقابل حصولهم على الغذاء، بما يعزز الاعتماد على الذات[2].

ثالثا:دعم إدارة الموارد المائية .

رغم أنّ برنامج الأغذية العالمي ليس منظمة متخصصة في المياه،إلاّ أنّ أنشطته تظهر وعيًا واضحًا بأهمية العلاقة بين الغذاء والمياه،من خلال:

أ- بناء واستصلاح نظم الري وحفر الآبار في المناطق الزراعية الفقيرة.

ب- التدخل في المناطق الجافة وشبه الجافة من خلال أنشطة تحسين إدارة الموارد المائية.

ج- العمل بالشراكة مع منظمات مثل FAO وUNEP لتنفيذ برامج مشتركة تدمج بين الغذاء والماء[3].

---

(1) سميرة بن عيسى، التعاون الدولي في مجال الأمن الغذائي، دار هومة، الجزائر، 2019، ص 91.

(2) أحمد عبد القادر، "دور المنظمات الدولية في تحقيق الأمن الغذائي"، مجلة العلوم القانونية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة اجزائر1 بن يوسف بن خدة،الجزائر،العدد15، 2021، ص 118.

(3) المرجع نفسه ،ص 120.

رابعًا:الاستجابة لتغير المناخ والنزاعات.

تفاعل البرنامج أيضا مع آثار تغير المناخ والنزاعات على الأمن الغذائي والمائي،حيث أطلق عدة مبادرات تهدف إلى:

أ- تعزيز التكيف المجتمعي مع آثار الجفاف والفيضانات.

ب- توفير شبكات الأمان الغذائية للمجتمعات المتضررة.

ج- تنفيذ نظم الإنذار المبكر وتحليل المخاطر التي تأخذ بعين الاعتبار شح المياه وتأثيرها على توافر الغذاء[1].

الفرع الثالث: دور المؤسسات المالية الدولية في دعم التوازن بين الأمن الغذائي والموارد المائية.

تُعد المؤسسات المالية الدولية،وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي،من الفاعلين الرئيسيين في تمويل ودعم البرامج والمبادرات المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي،وتعزيز إدارة الموارد المائية من خلال تقديم الدعم المالي والاستشاري للدول النامية خصوصًا في ظل التحديات الاقتصادية والبيئية المتزايدة[2].

أولا:البنك الدولي للإنشاء والتعمير للمشاريع الزراعية والمائية.

يلعب البنك الدولي دورًا محوريًا في تمويل مشروعات البنية التحتية الزراعية والمائية ومن أبرز مساهماته:

أ- تمويل شبكات الري وتطوير الزراعة الذكية لمواجهة التغيرات المناخية.

ب- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية لتحقيق الأمن الغذائي المحلي.

ج- تعزيز إدارة المياه الجوفية والسطحية في الدول التي تعاني من الإجهاد المائي

أطلق البنك برامج مثل "مبادرة الزراعة الذكية مناخيًا" وبرامج "إدارة المياه عبر الحدود"، التي تهدف إلى تحقيق الاستخدام المستدام للموارد[3].

---

(1) World Food Programme, Op.cit, p 17.

(2) عبد النور كمال، التعاون الدولي في مجا ل التنمية المستدامة، دار المعرفة، الجزائر، 2020، ص 154.

(3) تقرير التنمية العالمية، "الزراعة من أجل التنمية " ،البنك الدولي ، واشنطن ، 2022، ص 32.

ثانيا:صندوق النقد الدولي لتعزيز السياسات الاقتصادية المرتبطة بالأمن الغذائي والمائي.

رغم أنّ عمل صندوق النقد الدولي يركز أساسًا على الاستقرار المالي،إلاّ أن سياساته التمويلية ترتبط بالتنمية المستدامة،لاسيما من خلال:

أ – تقديم تمويل إنمائي بدون فوائد ومنح ضمانات إلى الحكومات.

ب – إتاحة المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية الأخرى للحد من الفقر وسوء التغذية.

ج – زيادة المساندة من أجل الزراعة والأمن الغذائي.

د – زيادة الإنفاق على الزارعة إلى نحو 8–10 مليار دور سنويا بين عامي 2013 و 2015 .

ج – القيام بدور القيّم على البرنامج العالمي المتعدد المانحين للزارعة والأمن الغذائي لمساعدة البلدان على وضع استراتجيات للأمن الغذائي وتنفيذها[1].

ثالثا:آليات التنسيق والشراكة مع باقي الفاعلين الدوليين.

تتعاون المؤسسات المالية الدولية مع منظمات الأمم المتحدة كـ FAO وWFP، ومع منظمات المجتمع المدني،لتوجيه التمويلات نحو برامج متكاملة تعزز التكامل بين إدارة المياه، وتحقيق الأمن الغذائي، بما يضمن تنمية شاملة ومستدامة[2].

تعد مساهمة المنظمات الدولية الحكومية ركيزة أساسية في مسار التعاون الدولي،غير أنّ هذا الدور لا يقتصر عليها فقط ، بل يمتد ليشمل الفاعلين من غير الدول،وهو ما سيتم التطرق إليه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني:دور المنظمات الدولية غير الحكومية والشركات متعددة الأطراف.

إلى جانب الدور البارز الذي تؤديه المنظمات الدولية الحكومية،يبرز في الساحة الدولية فاعلون آخرون لا تقل مساهمتهم أهمية،ويتعلق الأمر بالمنظمات الدولية غير الحكومية والشراكات بين القطاعين

(1) وارزقي ميلود ،" دور صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في الإقلال من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي للشعوب "، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ،جامعة باتنة 1، العدد الثالث ، جانفي 2017 ، ص 110-111.

(2) تقرير التنمية المستدامة 2023، المرجع السابق، ص 61.

العام والخاص،فضلا عن المبادرات العالمية المشتركة،وتساهم هذه الأطراف بشكل متكامل في دعم الجهود الدولية لتحقيق التوازن بين الأمن الغذائي والموارد المائية،سواء من خلال تعبئة الموارد،أو نقل المعرفة أو تنفيذ المشاريع الميدانية، حيث قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى ثلاث فروع،نتناول في الفرع الأول مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية،والفرع الثاني الشراكة بين القطاعين العام والخاص،وأثرها على الأمن الغذائي والموارد المائية،أمّا الفرع الثالث والأخير فقد خصصناه للمبادرات العالمية المشتركة في مجال الأمن الغذائي والموارد المائية.

الفرع الأول:مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية والشركات متعددة الأطراف.

تحتل المنظمات الدولية غير الحكومية مكانة بارزة في المشهد الدولي بوصفها فاعلا غير حكومي مستقلا عن سلطة الدول،لكنها في الوقت نفسه شريك لا غنى عنه في عمليات التنمية،خاصة في المجالات ذات البعد الإنساني والاجتماعي كالأمن الغذائي وإدارة الموارد المائية،وقد أتاح لها هذا الوضع القيام بأدوار مركبة تشمل التوعية،التمويل،والتنفيذ العملي للبرامج بما يكمّل الجهود الحكومية الدولية.

أولا : التوعية وبناء القدرات المجتمعي.

تسهم المنظمات غير الحكومية في رفع الوعي العام حول التحديات المرتبطة بالجوع وندرة المياه من خلال برامج إعلامية وتثقيفية،وتنظيم ورشات عمل ودورات تدريبية تستهدف الشرائح السكانية الأكثر هشاشة، كالنساء والفلاحين وصغار المنتجين[1].

تمتد مساهمتها إلى بناء قدرات المجتمعات المحلية من خلال تمكينها من تقنيات الزراعة المستدامة وإدارة المياه بطريقة فعّالة جعلتها شريكا مهمًا في تعبئة الرأي العام وتغيير سلوك الأفراد تجاه استهلاك الموارد.

[1] محمد عبد المجيد، القانون الدولي للتنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2021، ص 144.

يُلاحظ أن هذا الدور يجد سنده في المبادئ المعترف بها في القانون الدولي للتنمية المستدامة، وخصوصًا في الإعلانات الدولية كإعلان ريو 1992 الذي أكد على ضرورة إشراك المنظمات المدنية في تحقيق التنمية البيئية والغذائية المستدامة[1].

ثانيا:دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تعبئة الموارد والتمويل.

رغم أن تمويل المشاريع الكبرى غالبًا ما يكون من مسؤولية الحكومات والمؤسسات الدولية،إلاّ أن للمنظمات الدولية غير الحكومية دورًا بارزًا في حشد التمويل من مصادر متعددة،سواء من التبرعات الفردية، أو من خلال شراكتهما مع منظمات دولية مانحة.

تقوم هذه المنظمات بتمويل مشاريع صغيرة موجهة لتحسين الوصول على الغذاء والماء، مثل دعم الأنشطة الزراعية العائلية أو إنشاء خزانات مائية في المناطق الجافة،كما تتعاون بعض المنظمات مع الوكالات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة وبرامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ مبادرات محلية[2].

أظهرت بعض المنظمات مثل منظمة "أوكسفام"ومنظمة "أكشن إيد"،قدرة عالية على استقطاب التمويل الخارجي الموجه إلى مشاريع الأمن الغذائي في إفريقيا وآسيا.

ثالثا:تنفيذ البرامج على المستوى الميداني.

تلعب المنظمات غير الحكومية دورًا مباشرًا في تنفيذ المشاريع المتعلقة بتحسين الأمن الغذائي وتوفير المياه،خصوصًا في المناطق التي تعاني من ضعف في البنية التحتية أو هشاشة المؤسسات الحكومية.

تشمل أنشطتها في هذا المجال توزيع البذور المحسنة،إنشاء الآبار والخزانات ، دعم الإنتاج المحلي عبر التقنيات البسيطة، فضلا عن تقديم الدعم الفني واللوجستي خلال الأزمات والنزاعات.

---

(1) محمد عبد المجيد ، المرجع السابق. ص 144.

(2) انظر:عثمان علام ، مسعود كسرى ،"دور المنظمات غير الحكومية في التنمية وإشكالية تمويلها"،مجلة معارف،قسم العلوم القانونية والاقتصادية ،جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة، العدد 14، 2013 ،ص 189 وما بعدها.

وتعتمد هذه المنظمات في تدخلها على مقارنة تشاركية،ما يعزز فعالية ونجاعة المشاريع على المدى الطويل.

تستند هذه الممارسات إلى ما أقرّته الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي ينص على حق كل إنسان في الغذاء والماء[1].

الفرع الثاني:الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأثرها على الأمن الغذائي والموارد المائية.

تُعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) من أبرز الآليات المعتمدة في السنوات الأخيرة لتعزيز التعاون الدولي وتحقيق التنمية المستدامة،لاسيما في القطاعات الحيوية كالأمن الغذائي والموارد المائية.

يقصد بها تلك الترتيبات التعاقدية التي تتعاون فيها الحكومات مع الشركات الخاصة لتنفيذ مشاريع أو تقديم خدمات عامة،من خلال تقاسم الموارد والمخاطر والعائدات بين الطرفين.

أقرّت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بأهمية هذه الشراكة في دعم الأمن الغذائي،حيث تتيح إمكانيات تمويل إضافية،وتنقل التكنولوجيا والمعرفة إلى الدول النامية،مع تعزيز قدرات الإنتاج والتوزيع الغذائي[2]، كما أن البنك الدولي أشار إلى أن الشراكة الفعالة تسهم في تحسين إدارة الموارد المائية من خلال توسيع نطاق الخدمات وتطوير البنية التحتية[3].

من الناحية القانونية لا توجد اتفاقية دولية واحدة تنظم هذه الشراكة ، لكنها تستند إلى أطر تعاقدية محلية مدعومة بتوجيهات صادرة عن منظمات دولية مثل البنك الدولي،ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[4]، كما

(1) التعليق العام رقم، 12 المرجع السابق.
(2) تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، المرجع السابق ،ص 45.
(3) التقرير السنوي حول التنمية المائية، المؤسسة الدولية للتنمية ،البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن 2021 ، ص 61
(4) Principales for public governance of public- private partener ship ،OECD, paris, 2012, p 13.

أنّ إعلان روما لعام 1996 ركز على أهمية تنويع مصادر التمويل لتحقيق الأمن الغذائي مما يشكل أرضية داعمة لهذه الشراكة[1].

شهد العالم نماذج عديدة لشراكة ناجحة،منها المشروع المشترك بين الحكومة الكينية وشركة خاصة لتعزيز سلاسل الإمداد الغذائي[2]،أو الشراكة بين جهات حكومية ومنظمات غير ربحية لإقامة محطة لتحلية المياه في الهند،مما ساعد في توفير المياه للري والاستهلاك البشري[3].

إنّ مساهمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق الأمن الغذائي والموارد المائية تعد ركيزة محورية لتكامل الأدوار بين الفاعلين الدوليين وتكشف عن إمكانات تنسيق جديدة تتجاوز آليات التعاون التقليدية.

الفرع الثالث:المبادرات العالمية المشتركة.

تشكل المبادرات العالمية المشتركة إطارًا عمليًا للتعاون الدولي متعدد الأطراف في مجالي الأمن الغذائي والموارد المائية،إذ تتيح هذه المبادرات توحيد جهود الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى جانب القطاع الخاص لمعالجة التحديات المعقدة المرتبطة بندرة المياه و تدهور التربة،وانعدام الأمن الغذائي،وهي تحديات تتقاطع بدورها مع قضايا التغيرات المناخية،والهشاشة البيئية، والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية.

تتميز هذه المبادرات بكونها ذات طابع تطبيقي موجه نحو تحقيق نتائج ملموسة على الميدان، عبر تعبئة الموارد التقنية والمالية،وتشجيع نقل التكنولوجيا،وبناء القدرات الوطنية،كما أنها غالبًا ما تُدار في إطار شراكات تنسيقية تجمع بين الهيئات الدولية والجهات المانحة والمجتمعات المحلية.

---

(1) إعلان روما حول الأمن الغذائي العالمي، المرجع السابق، الفقرة 4.

(2) public-private-partnership for agrobusiness development FAO، rome, 2016, p 19.

(3) الشراكات في مشاريع المياه: دراسة حالة،"الشراكة العالمية للأمن المائي وخدمات الصرف الصحي"، البنك الدولي ،2020، ص 33.

أولا:مبادرة الزراعة الذكية مناخيًا.

تعد من أبرز المبادرات التي أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) في إطار التصدي لتأثيرات التغيرات المناخية على الأمن الغذائي وهي مبادرة تهدف إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسيةهي: زيادة الإنتاج الزراعي، تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ،وتقليص انبعاثات الغازات الدفيئة[1].

لعبت هذه المبادرة دورًا بارزًا في تحسين استخدام الموارد المائية من خلال تقنيات الري الموفّرة للمياه،وإدارة التربة المستدامة جعلها ذات ارتباط مباشر بأهداف الأمن المائي،وامتدت تطبيقاتها إلى دول عديدة في إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا وأمريكا اللاتينية ، بفضل الدعم الذي قدمته مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ثانيا:المبادرة العالمية لأمن المياه والغذاء.

أطلقت هذه المبادرة في سياق تعزيز التكامل بين السياسات المائية والغذائية،خاصة في الدول النامية التي تعاني من الإجهاد المائي،وتتمثل أهدافها في دعم الحكومات لوضع استراتيجيات متكاملة،وإعادة تأهيل البنية التحتية الزراعية،وتنفيذ مشاريع نموذجية لاستغلال الموارد المائية بطريقة مستدامة[2].

قد أسهمت هذه المبادرة التي تديرها عدة جهات منها البنك الدولي،وبرنامج الأغذية العالمي،ومراكز بحوث زراعية دولي في تحسين الإنتاجية الزراعية في الدول،مثل النيجر وبنغلاديش عبر تطوير الريّ الجماعي منخفض التكلفة،وتدريب المزارعين على تقنيات الزراعة المستدامة.

ثالثا:شراكة المياه العالمية.

تعد شراكة المياه العالمية واحدة من أهم الأطر التنسيقية الدولية التي تعنى بقضايا إدارة الموارد المائية على نحو يراعي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية أنشئت سنة 1996،بمبادرة من البنك الدولي

(1) عائشة بوثلجة،"أهمية الزراعة الذكية في ظل تغير المناخ "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ،المجلد 16،العدد،2020،ص 222-223.

(2) تقرير التنمية العالمية حول المياه والغذاء ،البنك الدولي،ص 21.

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،و تهدف إلى دعم الدول في تبني مقاربات متكاملة لإدارة الموارد المائية، بما يضمن توازنًا بين مختلف الاستخدامات ، خاصة الزراعة[1] .

قد ساهمت هذه الشراكة في إعداد خطط وطنية لإدارة المياه في أكثر من 80 دولة،وشاركت في صياغة تقارير دولية حول العلاقة بين الأمن الغذائي والمائي،مع التركيز على أهمية الحوكمة الرشيدة للمياه.

رابعًا:مبادرة الأمن الغذائي العالمي .

أطلقت هذه المبادرة في أعقاب أزمة الغذاء العالمية لعام 2008 ، حيث انعقد في 2009 مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي جمع أكثر من 4700 من أعضاء الوفود من 180 دولة ، تم التطرق فيه إلى عدة مواضيع رئيسية تتعلق بالتأثير السلبي للأزمات الغذائية والاقتصادية والمالية للأمن الغذائي والتحديات التي تواجه الزراعة ،وتطبيق إصلاحات الحكومة العالمية للأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته ، وكذا التدابير الخاصة بتعزيز الأمن الغذائي بما في ذلك التنمية الريفية ، وتضمّن نتائج هذا المؤتمر إقراره لمبادئ روما الخمسة وتقرير مؤتمر القمة[2] .

تبرز المبادرات العالمية المشتركة كآلية فعالة لتعزيز التعاون الدولي في مجالي الأمن الغذائي والموارد المائي ومن خلال ما توفره من دعم تقني ومالي وتنسيق مؤسسي عابر للحدود،وقد ساهمت هذه المبادرات في دعم قدرات الدول لاسيما النامية منها على التصدي للتحديات المرتبطة بندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي،بما يعكس أهمية العمل الجماعي متعدد الأطراف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،وبناء منظومات restreint وشاملة لإدارة الموارد الحيوية.

يتضح من خلال ما سبق أن الفاعلين غير الحكوميين،من منظمات دولية غير حكومية وشراكات متعددة الأطراف ومبادرات عالمية،قد أصبحوا يشكلون ركيزة أساسية في دعم التعاون الدولي لمواجهة

(1) technical report, integrated water resources management and food securit, Global water partnership y, 2019, p15.

(2) وافية قردانيز،"جهود منظمة الأغذية والزراعة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام"، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله ،تيبازة ،الجزائر،المجلد6، العدد2022،2، ص386.

التحديات المترابطة بين الأمن الغذائي والموارد المائية،إذ لم يعد دورهم يقتصر على التوعية أو المساعدة الفنية،بل امتد ليشمل المساهمة في التمويل،وبلورة السياسات،وتنفيذ البرامج الميدانية،وهو ما يعكس التحول نحو مقاربات أكثر شمولا وتشاركيه في إدارة الموارد الحيوية.

خلاصة الفصل الأول:

يتضح لنا من خلال دراستنا لهذا الفصل أن تحقيق التوازن بين الأمن الغذائي والموارد المائية لا يمكن فصله عن الإطار القانوني والمؤسسي للتعاون الدولي،فقد أظهرت الدراسة أن هذا التعاون يستند إلى جملة من المبادئ القانونية الراسخة،كمبدأ السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية ومبدأ التعاون ومبدأ الإنصاف في تقاسم المنافع وهي مبادئ تؤطر العلاقة بين الدول وتوجه سلوكها في إدارة الموارد المشتركة.

كما تبين أنّ الاتفاقيات الدولية والإقليمية،سواء متعددة الأطراف أو ثنائية قد ساهمت بدور فعّال في تعزيز التنسيق والتكامل بين الدول،من خلال إرساء قواعد قانونية وتأسيس آليات للتعاون،لاسيما في مجالي الغذاء والمياه ،حيث يعتبر التنسيق المؤسسي أحد المخرجات المهمة لهذه الاتفاقيات بمساهمته في خلق أطر دائمة للحوار من خلال صياغته للسياسات المشتركة.

في ضوء هذه المعطيات،يتأكد أنّ فعالية التعاون الدولي ترتبط إلى حد كبير بمدى احترام هذه الأسس القانونية وبمدى التزام الدول بتفعيل الاتفاقيات القائمة،بما يسمح بإرساء مقاربة متوازنة ومستدامة تراعي الترابط الوثيق بين الأمن الغذائي وإدارة الموارد المائية،على اعتبار أنّ هذا التعاون لا يكون قائما إلاّ بوجود فاعلين دوليين من منظمات دولية حكومية أو منظمات دولية غير حكومية والشراكة المتعددة الأطراف والمبادرات العالمية قد أصبحوا يشكلون ركيزة أساسية في دعم التعاون الدولي لمواجهة التحديات المترابطة بين الأمن الغذائي والموارد المائية،إذ لم يعد دورهم يقتصر على التوعية أو المساعدة الفنية،بل امتد ليشمل المساهمة في التمويل،وبلورة السياسات،وتنفيذ البرامج الميدانية،وهو ما يعكس التحول نحو مقاربات أكثر شمولا وتشاركية في إدارة الموارد الحيوية.

الفصل الثاني:

تقييم تجارب التعاون الدولي وأثرها على تحقيق التوازن بين الأمن الغذائي والموارد المائية.

تمهيد:

أصبح التعاون الدولي في مجالي الأمن الغذائي والموارد المائية في ظل التطورات العالمية المتسارعة،أمرا بالغ الأهمية لتحقيق الاستدامة والعدالة بين الشعوب.

رغم تعدد الجهود الدولية والإقليمية إلاّ أنّ تحقيق توازن حقيقي بين هذين المجالين لا يزال يواجه العديد من التحديات.

هذا الفصل يهدف إلى تقييم التجارب التي شهدتها مختلف النماذج الدولية والإقليمية في هذا المجال، من خلال دراسة تقييم تجارب التعاون الدولي وأثرها على تحقيق التوازن بين الأمن الغذائي والموارد المائية، ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين:الأول يستعرض النماذج الدولية والإقليمية التي برزت في هذا المجال،مع التركيز على المبادرات التي أظهرت نجاحات في تحقيق التوازن بين الأمن الغذائي والمائي.

بينما سيتناول المبحث الثاني الرهانات القائمة أمام هذه الجهود،بدءًا من الأزمات السياسية والاقتصادية إلى التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية والنزاعات حول الموارد المشتركة.

المبحث الأول:النماذج الدولية والإقليمية للتعاون في مجالي الأمن الغذائي والموارد المائية.

يعد التعاون الدولي في مجالي الأمن الغذائي والموارد المائية من أهم القضايا التي تتطلب تنسيقا فعالا بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية.

قد أظهرت العديد من النماذج الدولية والإقليمية أن هناك إمكانيات كبيرة لتحسين التنسيق وتبادل الخبرات في هذه المجالات.

سنقوم في هذا المبحث بتقييم أبرز النماذج التي ساهمت في تعزيز التعاون الدولي بين الدول لتحقيق التوازن بين الأمن الغذائي والموارد المائية،مع التركيز على التجارب الناجحة التي يمكن أن تكون مرجعًا لدول أخرى.

ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين:المطلب الأول يتناول نماذج التعاون في مجال الأمن الغذائي من خلال تسليط الضوء على التجارب العالمية والإقليمية التي حققت نجاحات ملحوظة.

بينما يتناول المطلب الثاني نماذج التعاون الدولي في مجال إدارة الموارد المائية،مع التركيز على الاتفاقيات والمبادرات التي أظهرت فعالية في تحقيق التنسيق بين الدول في هذا المجال الحيوي.

المطلب الأول:نماذج التعاون الدولي في مجال الأمن الغذائي.

يتناول هذا المطلب نماذج التعاون الدولي في مجال الأمن الغذائي المستدام،وسيتم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع:الفرع الأول سيعرض تجربة إفريقيا في هذا المجال،بينما الفرع الثاني سيركز على التعاون في منظمة آسيا،وأخيرا نتطرق في الفرع الثالث التجربة في أمريكا اللاتينية وكيفية تأثير التعاون بين الدول على تحسين الأمن الغذائي في هذه المناطق.

الفرع الأول :برنامج نيباد وكادب NEPAD – CAADP كتجربة إفريقية.

تعد القارة الإفريقية من أكثر المناطق العالمية تعرضا لتحديات الأمن الغذائي بفعل العوامل المناخية والاقتصادية والسياسية المتداخلة.

من هذا المنطلق برزت الحاجة إلى إيجاد آليات تعاون إقليمي ودولي فعال يعنى بتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة،وقد ظهرت في هذا السياق تجربتان بارزتان هما مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا نيباد والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا كادب.

أولا:مبادرة نيباد كإطار إفريقي للتعاون الدولي.

ظهرت مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا نيباد سنة 2001 نتيجة لتوافق بين قادة دول إفريقيا حول ضرورة تبني نموذج تنموي جديد،يقوم على الملكية الإفريقية للتنمية،ويعتمد على الشراكة مع الفاعلين الدوليين بدل التبعية للمساعدات التقليدية،ومن بين أولوياتها الأساسية محاربة الفقر،وتحقيق الأمن الغذائي وتطوير البنى التحتية الزراعية والريفية،إدماج القارة الافريقية في الاقتصاد العالمي على أساس تكافؤ الفرص[1].

اعتمدت نيباد في تنفيذ سياساتها على منهج التخطيط القاري المشترك وتعبئة الموارد عبر التمويلات المشتركة بين الدول والمؤسسات المانحة،كما أن أهم مخرجات نيباد في المجال الزراعي هو إنشاؤها برنامج كادب الذي أصبح حجر الأساس في التعاون الإفريقي الزراعي[2].

[1] البشير محمد العربي، نيباد والتنمية في إفريقيا الأهداف والتحديات، دار الهدى، الجزائر، 2016، ص 74.
[2] المرجع نفسه،ص75.

ثانيا:برنامج كادب (CAADP) كأداة لتنفيذ أهداف نيباد.

تم الإعلان عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا **(CAADP)** سنة 2003، في قمة مابوتو (الموزمبيق)،باعتباره خطة قطاعية لتنمية الزراعة في القارة يهدف إلى رفع الإنتاجية،وتحقيق الإكتفاء الذاتي وتعزيز القدرة على التصدير ،ويتميز كادب **(CAADP)** بعدة خصائص أهمها:

أ- اعتماد مقاربة تشاركية حيث يبنى على مساهمة الدول في اعداد البرنامج الزراعي الوطني بدل الاكتفاء بالإملاءات الخارجية.

ب- التشجيع على زيادة الاستثمار الوطني من خلال تعهد الدول بتخصيص 10% من الميزانية العامة لقطاع الفلاحة ورفع النمو الزراعي بنسبة 6% سنويا.

ج- تقوية دور الأبحاث والابتكار الزراعي عبر إنشاء منصات إقليمية لتبادل الخبرات ودعم مراكز البحوث الزراعية.

عرفت عدة دول تحسنا ملحوظا في مؤشرات الأمن الغذائي بعد تنفيذ برنامج كادب **(CAADP)**، كما ساهم في تقليص الفجوة بين الدول من حيث القدرات التخطيطية والسياسية،مما جعل منه نموذجا للتكامل القاري[1].

ثالثا:أثر هذه التجربة على الأمن الغذائي في إفريقيا.

رغم التحديات الكبرى التي تواجه إفريقيا من قبيل التغيرات المناخية والنزاعات وضعف البنية التحتية، إلاّ أنّ تجربة "نيباد" و"كادب" أظهرت أنّ التعاون الإقليمي المدعوم دوليا يمكن أن يشكل وسيلة فعّالة لتحقيق نتائج ملموسة،ويكمن الأثر الإيجابي للتجربتين في:

أ- ارتفاع معدلات الإنتاج الزراعي في عدة دول منها الجزائر، رواندا، إثيوبيا.

---

[1] عبد الإله قريشي، الزراعة والأمن الغذائي في إفريقيا، رؤية استراتيجية في ضوء كادب، منشورات جامعة الرباط، المغرب، 2018، ص 113.

ب- تعزيز قدرات الفلاحين المحليين من خلال التمويل عبر القروض البنكية والتدريب على يد خبراء في ميدان الفلاحة.

ج- بناء شراكات قوية مع منظمات كـ FAO، IFAD[1].

مع ذلك تواجه هذه البرامج عراقيل تتعلق بضعف الالتزام السياسي في بعض الدول،وتفاوت في القدرات المؤسساتية ومحدودية الموارد المحلية.

الفرع الثاني:تجربة التعاون الأسيوي في تحقيق الأمن الغذائي.

تعد آسيا من أكثر المناطق تقدما في مجال الأمن الغذائي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي،بل والتصدير في بعض الحالات،ويعود ذلك إلى التنسيق في الجهود على المستوى الإقليمي،خاصة ضمن رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) إضافة إلى الشراكة مع مؤسسات دولية مثل بنك التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون الإسلامي.

أولا:تجربة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) (ASEAN) .

تعتبر "آسيان" نموذجا رائدا في التعاون الدولي الإقليمي،وقد أنشئت منذ الثمانينات برامج لتبادل المنتجات الزراعية والمخزونات الاستراتيجية ثم تطورت إلى ما يعرف اليوم بالاستراتيجية المتكاملة للأمن الغذائي التي تهدف إلى دعم الإنتاج المحلي،وتقوية المخزون الغذائي وتعزيز التجارة البينية في المنتجات الزراعية[2].

إضافة إلى نظام احتياطي الأرز في الطوارئ فهو آلية مشتركة بين "آسيان" والصين واليابان وكوريا الجنوبية،لتقديم كميات من الأرز في حالة الأزمات والجفاف والكوارث.

---

[1] زوبيدة حمدي، "أثر التعاون الإفريقي في تحقيق الأمن الغذائي"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد بوضياف،المسيلة،الجزائر،العدد 15، 2021،ص 54.

[2] أحمد العزاوي، النموذج الآسيوي في تحقيق الأمن الغذائي، دراسة في التجربة التعاونية لآسيان، دار النخبة، القاهرة، مصر، 2021، ص 47.

ساهمت هذه الآليات في مواجهة أزمات الغذاء مثل أزمة 2008 وتقليل الاعتماد على الأسواق العالمية.

ثانيا:التعاون الزراعي الثنائي والمتعدد في آسيا.

قامت بعض الدول الآسيوية مثل الصين والند بتوقيع اتفاقيات ثنائية لتبادل التكنولوجيا الزراعية، والاستثمار في مشاريع الأمن الغذائي في آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا[1].

كما أنّ منظّمة التعاون الإسلامي من خلال برنامجها الإقليمي للأمن الغذائي ساهمت في تمويل مشاريع فلاحية في باكستان و أندونيسيا وماليزيا وركزت على تحسين الإنتاج الزراعي وتوفير نظم الريّ المستدامة.

ثالثا:أبرز ملامح النجاح والتحديات.

ما يميز التجربة الآسيوية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال التعاون الدولي هو:

أ- التنفيذ الفعلي للبرامج وليس الاكتفاء بالتوصيات.

ب- تركيز التعاون على التكنولوجيا الزراعية والابتكار.

ج- إشراك القطاع الخاص في تمويل وإدارة مشاريع الأمن الغذائي.

توجد تحديات تتمثل في تفاوت التنمية بين دول المنظمة،وتأثير التغير المناخي على دول مثل بنغلاديش وميانمار،مما يتطلب جهودا إضافية في المستقبل[2].

---

[1] عبد الحكيم سليمان، السياسات الزراعية في آسيا النمو والتكامل، مركز دراسات العالم الإسلامي، كوالالمبور، ماليزيا، 2019، ص 91.

[2]أحمد العزاوي،المرجع السابق،ص50.

الفرع الثالث:تجربة تعاون أمريكا اللاتينية في تحقيق الأمن الغذائي.

تعد أمريكا اللاتينية من المناطق التي شهدت تطورا بارزا في مجال التعاون الدولي الإقليمي بهدف تحقيق الأمن الغذائي،فقد عرفت المنطقة عدة مبادرات وبرامج موجهة للتغلب على تحديات الفقر الغذائي وسوء التغذية،معتمدة على الشراكات المتعددة بين الحكومات والمنظمات الدولية.

أولا:مبادرة التعاون الإقليمي لتحقيق الأمن الغذائي.

تعد كمبادرة للقضاء على الجوع في أمريكا اللاتينية والكاريبي والتي تم اطلاقها سنة 2005 بدعم من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)،كأحد أبرز صور التعاون الدولي والإقليمي،حيث التزمت الدول المشاركة بتقليل نسب الجوع إلى أدنى المستويات بحلول سنة 2025،كما أنّ مؤتمر وزراء الزراعة لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي عمل على تنسيق السياسات الزراعية وتبادل الخبرات بشأن تحسين الإنتاج الغذائي والاستفادة من التقنيات الحديثة[1].

ثانيا:مميزات التجربة والتحديات المطروحة.

أهم مميزات تجربة تعاون أمريكا اللاتينية في تحقيق الأمن الغذائي:

أ- المنهج الشامل عبر الجمع بين الدعم الاجتماعي والسياسات الزراعية.

ب- التعاون مع المنظمات الدولية حيث ساهم الدعم التقني والمالي في تعزيز قدرة الدول على مواجهة الجوع.

ج- الاستفادة من بعض التجارب الوطنية كنموذج يحتذى به إقليميا كتجربة البرازيل الرائدة "فومي زيرو" **(fome zero)** سنة 2003،والتي هدفت إلى القضاء على الجوع والفقر الغذائي.

[1] محمد زهير، التعاون الإقليمي لتحقيق الأمن الغذائي في أمريكا اللاتينية والكاريبي، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر، القاهرة، مصر، 2020، ص 75.

أماّ بالنسبة إلى التحديات،فإنه رغم النجاحات لا تزال الفوارق الاجتماعية قائمة خاصة بين المناطق الريفية والحضرية،حيث واجهت بعض الدول صعوبات مالية أدت إلى تراجع بعض برامج الأمن الغذائي، إضافة إلى ذلك أدت الكوارث الطبيعية كالجفاف والفيضانات الناتجة عن التغير المناخي إلى تعقيد جهود التعاون الدولي في مجال تأمين الأمن الغذائي في المنطقة[1].

المطلب الثاني:نماذج التعاون الدولي في مجال إدارة الموارد المائية.

يعد التعاون الدولي في مجال إدارة الموارد المائية إحدى الركائز الأساسية لضمان التنمية المستدامة والأمن الغذائي العالمي،خاصة في ظل تزايد الضغوط السكانية والبيئية على الموارد الطبيعية المشتركة وإدراك لما تفرضه القواعد القانونية الدولية من التزامات،فقد اتجهت العديد من الدول على تأسيس أطر مؤسساتية واتفاقات جماعية تهدف على تنسيق الجهود في إدارة المياه العابرة للحدود بما يحقق الاستخدام العادل والمعقول ويحمي هذه الموارد من الاستنزاف والتلوث،في هذا السياق برزت عدة نماذج وتجارب تعاون دولي ناجحة نسبيا،وعليه سيتم من خلال هذا المطلب تناول أبرز هذه النماذج.

الفرع الأول:مبادرة حوض النيل في إفريقيا.

أطلقت مبادرة حوض النيل رسميا في فبراير 1999،بمشاركة عشر دول مشاطرة لنهر النيل وهي: مصر، السودان، أثيوبيا، أوغندا، كينيا، تنزانيا، رواندا، بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطي، إريتريا كمراقب[2].

أولا:أهداف مبادرة حوض النيل.

تهدف المبادرة إلى تعزيز التعاون الإقليمي بين هذه الدول لتحقيق تنمية مستدامة من خلال الاستخدام المتساوي والعادل للموارد المائية المشتركة وذلك حسب البرامج التالية:

---

[1] محمد زهير، المرجع السابق، ص 78.

[2] شريف عبد السلام، مياه نهر النيل والقانون الدولي، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2018، ص 92.

أ- تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستخدام المنصف والمعقول لموارد نهر النيل.

ب- تعزيز التعاون الإقليمي عبر تنفيذ مشروعات مشتركة في مجالات الزراعة والطاقة وحماية البيئة.

ج- بناء الثقة بين الدول الأعضاء من خلال تبادل المعلومات والبيانات المائية.

د- تطوير البنية التحتية لتحسين إدارة الموارد المائية وزيادة كفاءة استخدامها[1].

ثانيا:إنجازات مبادرة حوض النيل.

رغم التحديات حققت المبادرة بعض الإنجازات أهمها:

أ- تنفيذ مشروعات مشتركة في مجالات الطاقة والري وحماية البيئة كمشروع سد "روسومو" الذي تم بناءه بين بورندي ورواندا وتنزانيا مما عزز التعاون والرؤية المشتركة بين الدول.

ب- مشروعات إدارة الموارد المائية المتكاملة مثل مشروع إدارة الموارد المائية المتكاملة في حوض نهر "كاجيرا" الذي شمل بورندي وتنزانيا ورواندا.

ج- تعزيز التعاون في مجال الطاقة كمشروع الربط الكهربائي بين أثيوبيا والسودان،مما ساهم في تحسين إمدادات الطاقة في المنطقة.

د- مشروع الطاقة الكهرومائية في شلالات "روسومو"حيث تم تطوير المشروع لتوليد الطاقة الكهرومائية مما وفّر طاقة نظيفة ومستدامة للدول المشاركة.

هـ- مشروع الاستعداد للفيضانات والإنذار المبكر،وتم تنفيذ هذا المشروع لتحسين قدرات التنبؤ بالفيضانات والإنذار المبكر في دول الحوض مما ساهم في تقليل الأضرار الناتجة عن الفيضانات[2].

---

[1]شريف عبد السلا، م المرجع السابق، ص 93.

[2] المرجع نفسه، ص 94.

الفرع الثاني:لجنة نهر الميكونغ في آسيا.

لجنة نهر الميكونغ تعد نموذجا بارزا للتعاون الدولي في إدارة الموارد المائية العابرة للحدود، تأسست في 05 أبريل 1995 بموجب اتفاقية التعاون من أجل التنمية المستدامة لحوض نهر الميكونغ بين كل من كمبوديا، لاوس، تايلاند وفيتنام.

أولا:الأهداف الرئيسية للجنة نهر الميكونغ.

تتمثل الأهداف الأساسية للجنة كما وردت في الاتفاقية 1995 في:

أ- تعزيز الإدارة المستدامة وتنسيقها للموارد المائية والموارد ذات الصلة لصالح الدول الأعضاء.

ب- تطوير خطة تنمية حوضية شاملة للحوض تستخدم لتحديد وتصنيف أولوية المشاريع والبرامج التي تسعى للحصول على المساعدة وتنفيذها على مستوى الحوض.

ج- حماية البيئة والموارد الطبيعية والحياة المائية والظروف والتوازن الإيكولوجي لحوض نهر الميكونغ وتقليل التلوث والآثار الضارة الأخرى.

د- تعزيز التعاون في استخدام المياه من خلال الإخطار والتشاور المسبق والاتفاق بشأن المشاريع التي تؤثر على تدفق النهر[1].

ثانيا:أبرز إنجازات لجنة نهر الميكونغ.

أ- تنفيذ مشروع غدارة الموارد المائية المتكاملة بهدف تحسين إدارة المياه عبر الحدود من خلال تطوير أدوات تخطيطية مثل خطة التنمية الحوضية التي تستخدم لتحديد وتصنيف وأولوية المشاريع والبرامج في الحوض.

[1] نجلاء السعدي، القانون الدولي للأنهار الدولية، دراسة تطبيقية، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، الجزائر، 2019، ص 118.

ب- تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء من خلال إجراءات الإخطار والتشاور المسبق والاتفاق بشأن المشاريع التي تؤثر على تدفق النهر مثل:سد "ساهونغ" في لاوس،حيث تم إخضاع المشروع للتشاور المسبق[1].

ج- مراقبة جودة المياه والبيئة حيث أنشأت اللجنة شبكة لمراقبة جودة المياه وتدفقها،مما ساهم في تحسين التنبؤ بالفيضانات والجفاف وتعزيز الاستجابة السريعة للكوارث الطبيعية.

د- التعامل مع التحديات البيئية مثل مشروع قناة "فنان تيكو" في كمبوديا حيث أثارت اللجنة مخاوف بشأن التأثيرات البيئية المحتملة لهذا المشروع على "دلتا الميكونغ" في فيتنام،ودعت كمبوديا إلى تقديم دراسات جدوى شاملة لتقييم الأثر البيئي[2].

الفرع الثالث:اتفاقية حماية نهر الدانوب في أوروبا.

تعد اتفاقية حماية نهر الدانوب لعام 1994،والمعروفة أيضا باتفاقية "هلسنكي" من أبرز الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود،وتم توقيع الاتفاقية سنة 1994 في "هلسنكي" بفنلندا،ودخلت حيز النفاذ في 06 أكتوبر 1998،تضم الاتفاقية 14 دولة من دول حوض نهر الدانوب،بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي[3].

أولا:الأهداف الرئيسية لاتفاقية حماية نهر الدانوب في أوروبا.

تهدف اتفاقية حماية نهر الدانوب بأوروبا إلى تحقيق ما يلي:

أ- حماية وتحسين النظام البيئي من خلال تقليل التلوث والحفاظ على التنوع البيولوجي.

---

[1] نجلاء السعدي، المرجع السابق، ص 120.

[2] المرجع نفسه، ص 121.

[3] محفوظ خليل، التعاون الدولي وإدارة الأنهار المشتركة دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2021، ص 131.

ب- الاستخدام المستدام للموارد المائية بما يضمن تلبية احتياجات الدول المطلة على النهر دون الإضرار بالنظام البيئي.

ج- تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لضمان إدارة متكاملة للمياه ومواجهة التحديات المشتركة مثل: الفيضانات والجفاف[1].

د- تطوير خطط إدارة أحواض الأنهار بما يتماشى مع التوجيهات الإطارية للمياه الصادرة عن الاتحاد الأوروبي.

قد تم إنشاء اللجنة الدولية لحماية نهر الدانوب (ICPDR) لتنفيذ هذه الأهداف وتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء[2].

ثانيا:إنجازات اللجنة الدولية لحماية نهر الدانوب.

أسست الاتفاقية إطارا قانونيا للتعاون المؤسسي بين الدول الأعضاء عبر اللجنة الدولية لحماية نهر الدانوب والتي تضطلع بمهام التنسيق وتقديم الدعم الفني لهذه الدول،ومن أهم إنجازاتها ما يلي:

أ- تحديث خطط لإدارة أحواض الأنهار،حيث قامت اللجنة عام 2021 بوضع خطة لإدارة أحواض الأنهار لنهر الدانوب،مما ساهم في تحسين جودة المياه والتخطيط المستدام للموارد المائية.

ب- تطوير خطط إدارة مخاطر الفيضانات لنهر الدانوب في عام 2021 بهدف تقليل الأضرار الناتجة عن الفيضانات وتحسين الاستجابة للطوارئ من خلال أنظمة إنذار مبكر وتقييم مشترك للمخاطر[3].

---

(1) أحمد محمد يوسف، إدارة الموارد المائية الدولية: دراسة في الاتفاقيات والتجارب الدولية، الطبعة الثانية، منشورات جامعة عين شمس، مصر، 2011، ص 189.

(2) المرجع نفسه، ص 190.

(3) محمد سعيد العطوي،القانون الدولي للمياه:بين التنافس والتعاون،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2016، ص 212.

ج- التعاون الإقليمي والتوعية المجتمعية كتنظيم "يوم نهر الدانوب السنوي"، حيث ومنذ عام 2004 يتم الاحتفال بيوم نهر الدانوب في 29 يونيو من كل عام،لزيادة الوعي بأهمية حماية النهر وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء.

د- مواجهة تحديات التغير المناخي والجفاف،حيث دعت اللجنة في عدة تقارير رسمية إلى تحرك جماعي لمواجهة آثار الجفاف الذي بدأ يهدد توازن النهر بفعل التغيرات المناخية،لاسيما في صيف 2022 و2023 وانخفاض مستويات المياه في نهر الدانوب[1].

المبحث الثاني:التحديات التي تواجه التعاون الدولي في مجالي الأمن الغذائي والموارد المائية.

رغم الجهود الدولية المتزايدة لتحقيق التكامل بين الأمن الغذائي وإدارة الموارد المائية،إلّا أن التعاون الدولي في هذا المجال لا يزال يواجه العديد من التحديات البنيوية المعقدة،والتي تحد من فعاليته وتضعف قدرته على تحقيق الأهداف المنشودة،ويعود ذلك إلى تداخل عدة عوامل مؤسسية،مالية،بيئية وسياسية تؤثر بشكل مباشر في مسار هذا التعاون.

تعاني العديد من الدول خاصة منها النامية من ضعف في الهياكل المؤسسية والتنسيق القطاعي،إلى جانب محدودية الموارد المائية والاعتماد على الدعم الخارجي من جهة،ومن جهة أخرى تمثل الضغوط البيئية والتغيرات المناخية المتسارعة بالإضافة إلى النزاعات السياسية والسيادة على الموارد المائية المشتركة تحديات إضافية تعرقل تنفيذ مشاريع تكاملية فعالة ومستدامة.

يسعى هذا المبحث إلى تحليل أبرز هذه التحديات من خلال مطلبين اثنين،أولهما يتناول المعوقات المؤسسية والتمويلية، فيما يركز الثاني على العوامل البيئية والسياسية العابرة للحدود.

---

[1] نورة بن عودة، التعاون الدولي في إدارة الأحواض النهرية: دراسة حالة حوض نهر الدانوب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، 2020، ص 65، 68.

المطلب الأول:التحديات المؤسساتية والتمويلية.

يشكل البعد المؤسسي والتمويلي حجر الأساس في نجاح التعاون الدولي الرامي إلى تحقيق الموازنة بين الأمن الغذائي والموارد المائية،إلّا أن الواقع العملي يكشف عن وجود اختلالات هيكلية مزمنة تعيق هذا التعاون،والتي تتجسد أساسا في ضعف التنسيق بين السياسات الوطنية والمنظمات الدولية التي يتم تناولها في الفرع الأول،أمّا الفرع الثاني فسيتناول القيود التمويلية والفجوات في البنية التحتية،إضافة إلى فرع ثالث والذي سيتناول محدودية إشراك الفاعلين المحليين وغياب الشفافية.

الفرع الأول:ضعف التنسيق بين السياسات الوطنية والمنظمات الدولية.

يشكل ضعف التنسيق بين السياسات الوطنية للموارد المائية والزراعية والمنظمات الدولية المعنية أحد أبرز التحديات التي تعيق تحقيق الموازنة المطلوبة بين الأمن الغذائي وإدارة الموارد المائية،إذ يؤدي هذا الخلل إلى تشتيت الجهود وازدواجية في السياسات،وتضارب في الأولويات على المستويين المحلي والدولي[1]، ويمكن تفصيل هذا الخلل في أربعة محاور أساسية:

أولا:غياب التكامل بين الاستراتيجيات الوطنية والنظام الدولي للتنمية.

تظهر العديد من التقارير الدولية وجود فجوة حقيقية بين سياسات الوطنية للدول وخطط العمل التي تقودها المنظمات الأممية مثل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية،وغيرها من الهيئات المتخصصة في دعم منظومات الغذاء والمياه،فالدول النامية على وجه الخصوص ما تزال تركز على معالجة

[1] نوال مزاري، التعاون الدولي وأثره على الأمن الغذائي في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق جامعة الجزائر 03،2017، ص 46.

مشكلات الأمن الغذائي والمائي بصورة قطاعية ضيقة،دون اعتبار للترابط العضوي بينهما أو البعد البيئي والتنموي المتكامل والذي تنادي به الأجندات الدولية،مثل أهداف التنمية المستدامة لعام 2030[1].

قد أظهرت دراسات أن أكثر من 60% من السياسات الزراعية والمائية في إفريقيا وآسيا توضع بمعزل عن الأطر التوجيهية للأمم المتحدة أو اتفاقيات التعاون الإقليمي،وهو ما يجعل الانسجام والتكامل في الأداء أمرا بالغ الصعوبة[2].

ثانيا:محدودية سلطات المنظمات الدولية وضعف الالتزام الوطني.

رغم أهمية الأدوار التي تضطلع بها المنظمات الدولية،إلّا أن افتقارها لصلاحيات تنفيذية أو رقابية ملزمة يجعل من توصياتها غير قابلة للتطبيق الفعلي إلّا إذا توفرت الإدارة السياسية لدى الدول المعنية، فعلى سبيل المثال تظل مقررات المؤتمرات الدولية المتعلقة بالأمن الغذائي والمائي في كثير من الأحيان مجرد وثائق استشارية،بينما تواجه سياسات التطبيق على المستوى الوطني عراقيل تتعلق بالتمويل أو الاعتبارات السياسية أو حتى تضارب المصالح مع جهات فاعلة أخرى

كما تظهر التجارب المقارنة أنّ غياب آلية رقابية دولية ذات طابع تعاقدي ملزم مثل تلك الموجودة في مجالات حقوق الإنسان أو التجارة،يعد من نقاط الضعف الجوهرية في مجال إدارة الموارد المائية والغذائية دوليا[3].

ثالثا:غياب قنوات التنسيق بين الدول والمنظمات.

لا تمتلك معظم الدول وحدات مؤسساتية مختصة بربط مشاريعها الزراعية والمائية مع برامج التعاون الدولي،كما أن التمثيل الوطني في المحافل الدولية غالبا ما يكون شكليا أو غير مستقر،ما يفقد المشاورات

[1] هشام عبد الرحمان،التعاون الدولي والتنمية المستدامة،الطبعة الأولى،دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،مصر، 2015، ص 200.

[2] المرجع نفسه،ص 201.

[3] عبد العزيز عواد،إدارة الموارد المائية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2016، ص 132.

الدولية طابعها العملي،وقد كشفت تقارير التنمية المستدامة أن كثيرا من المشاريع الممولة من منظمات دولية تعثرت بسبب عدم التواصل المنهجي مع السلطات المحلية أو ضعف الآليات المشتركة للتخطيط والمتابعة[1].

رابعا:ضعف الالتزام الوطني بتطبيق الاتفاقيات الدولية.

غالبا ما توقع الدول على اتفاقيات دولية تخص المياه أو الغذاء دون أن تفعّل التزاماتها فعليا على أرض الواقع بسبب غياب الإرادة السياسية أو نقص القدرات المؤسساتية،والمنظمات الدولية من جهتها لا تمتلك آليات إلزامية مما يجعل تطبيق الاتفاقيات مرهونا بالتطوع والتقدير السياسي للدول،وهو ما يقلل من جدوى الجهود الدولية في هذا المجال[2]

الفرع الثاني:القيود التمويلية والفجوات في البنية التحتية.

تعد القيود التمويلية والفجوات في البنية التحتية من أبرز التحديات التي تعيق التعاون الدولي في تحقيق الموازنة بين الأمن الغذائي وإدارة الموارد المائية،وتتجلى هذه التحديات في عدة جوانب رئيسية أهمها:

أولا:محدودية التمويل الوطني لمجالي الزراعة والمياه .

تواجه العديد من الدول خاصة منها النامية،صعوبات في توفير التمويل الكافي في المشاريع الزراعية وإدارة المياه،ويعزى ذلك إلى ضعف الميزانيات الوطنية وتراجع الدعم المالي،إضافة إلى نقص لاستثمارات الخاصة في هذه القطاعات الحيوية،وقد أشار تقرير منظمة الأغذية والزراعة (FAO) إلى غياب تعريف

[1] هشام عبد الرحمان،المرجع السابق،ص 213.

[2] عبد القادر دومة، القانون الدولي للتنمية المستدامة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2020، ص 159.

موحد للتمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية،مما يعقد من عملية قياس وتوجيه التدفقات المالية بشكل فعال[1].

ثانيا:تراجع الاستثمارات في البنية التحتية للمياه والزراعة.

تعاني العديد من الدول من فجوات كبيرة في البنية التحتية المتعلقة بالمياه والزراعة،مثل شبكات التمويل وغياب الخطط الاستراتيجية وضعف الشراكات بين القطاعين العام والخاص[2].

أبرزت تقارير البنك الدولي أهمية إتاحة الزراعة المراعية للبيانات للجميع،مشيرة إلى أن عدم المساواة في الوصول إلى البنية التحتية للبيانات يحد من قدرة الدول على تخصيص الموارد بشكل فعال.

ثالثا:ضعف الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص إحدى الأدوات الحديثة التي تلجأ إليها الدول لتجاوز القيود التمويلية خاصة في تمويل مشاريع البنية التحتية،غير أن العديد من الدول النامية بما في ذلك الجزائر تعاني من ضعف فعالية هذه الشراكات نتيجة عدة عوامل،منها غياب الإطار القانوني والمؤسساتي الواضح، وضعف الثقة المتبادلة بين القطاعين،إضافة إلى غياب الحوافز الكافية لجذب القطاع الخاص إلى الاستثمار في مشاريع ذات طابع اجتماعي غير ربحي كالمياه والريّ[3].

أدت هذه التحديات إلى انخفاض عدد المشاريع المنجزة بنظام الشراكة مما فاقم من فجوة التمويل في قطاعات حيوية،خاصة البنية التحتية الزراعية والتي تحتاج إلى تدخلات استراتيجية عاجلة لضمان الأمن الغذائي والمائي على المدى المتوسط والبعيد.

---

[1] سميرة بوحنية،"البنية التحتية والأمن الغذائي في الوطن العربي"،مجلة الدراسات الاقتصادية،جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد 12، 2021،ص 97.

[2] عمر العيساوي، تمويل مشاريع البنية التحتية في الدول النامية، الطبعة الثانية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2021، ص 78.

[3] عبد العزيز خالدي، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتمويل مشاريع البنية التحتية، الطبعة الأولى، دار الهدى، الجزائر، 2020، ص 65.

رابعا:غياب آليات التمويل المستدام.

إن التمويل المستدام لا يقتصر على توفير الموارد المالية فقط، بل يشمل أيضا ضمان استمرارية هذه الموارد عبر الزمن،مع مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للمشاريع[1].

يلاحظ في العديد من الدول النامية الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي المشروط أو التمويل العمومي غير الكافي،دون تطوير آليات وطنية مبتكرة مثل الصناديق السيادية الخضراء،التأمينات الزراعية أو أدوات السوق المالية الخضراء،مما يضعف قدرة هذه الدول على تنفيذ مشاريع طويلة المدى[2].

إنّ غياب مثل هذه الآليات يؤدي إلى انقطاع تمويل المشاريع عند أول أزمة اقتصادية أو سياسية، مما ينعكس سلبا على الأمن الغذائي والمائي،ويزيد من هشاشة المجتمعات الريفية أمام التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية.

الفرع الثالث:ضعف التخطيط المتكامل بين قطاعي المياه والزراعة.

يشكل التخطيط التكاملي بين قطاعي المياه والزراعة أحد الركائز الجوهرية لتحقيق الأمن الغذائي والمائي ،لاسيما في الدول التي تعاني من محدودية الموارد المائية وزيادة الضغط السكاني على الغذاء، فالعلاقة بين القطاعين تكاملية بطبيعتها،حيث يعد الماء عنصر أساسيا في العمليات الزراعية بينما شكل لزراعة المستهلك الرئيسي للمياه بنسبة تفوق 70% من إجمالي الاستخدامات في العديد من الدول النامية. تتجلى مظاهر ضعف التكامل المؤسسي في تعدد الجهات الوصية على كل قطاع دون تنسيق فعال فيما بينها، مما يخلف تضاربا في السياسات كأن تعتمد الوزارة برامج توسع زراعي دون التشاور مع وزارة

---

[1] محمد البوزي،التمويل المستدام والتنمية في البلدان العربية، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2021، ص 90.

[2] ليلى عبد السلام، دور أدوات التمويل الأخضر إلى تعزيز الأمن الغذائي، مجلة الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، العدد 05، 2022، ص 114.

الموارد المائية حول القدرات المائية المتوفرة،مما يؤدي إلى استنزاف المياه الجوفية ومصادر الري التقليدي[1]، ومن أهم مظاهر ضعف التخطيط المتكامل بين القطاعين ما يلي:

أولا:التناقض في السياسات القطاعية .

تظهر عدة تجارب وطنية وإقليمية أن السياسات الزراعية كثيرا ما تتوسع في المخططات الإنتاجية، دون مراعاة القدرة الاستيعابية للموارد المائية،إذ تشجع مثلا على زراعة محاصيل كثيفة الاستهلاك للمياه في مناطق تعاني من الجفاف أو الشح المائي،مثل زراعة الأرز أو الحبوب الصيفية في المناطق الشبه قاحلة.

يعود هذا التناقض إلى عدم إشراك الهيئات المائية في صياغة السياسة الزراعية،والعكس بالعكس مما يؤدي إلى قرارات غير منسجمة تؤثر على الاستدامة البيئية والأمن الغذائي على حد سواء[2].

ثانيا:ضعف الأطر المؤسساتية المتكاملة.

من أبرز العوائق أمام التكامل هو وجود مؤسسات قطاعية تعمل بشكل منفصل،دون آلية تنسيق فعالة،ففي العديد من الدول تخضع الزراعة لوزارة خاصة في حين تسند المياه على وزارة أخرى أو وكالة مستقلة دون وجود هيئة مشتركة تعنى بالتكامل بين الجانبين[3].

غياب هذه الآلية يؤدي إلى تضارب في تنفيذ المشاريع،حيث تنشأ مشاريع ريّ في مناطق لا تخدم المخططات الزراعية،أو تطلق برامج زراعية لا تراعي احتياجاتها المائية.

---

[1] حسن شحاته، لتكامل القطاعي لتحقيق الأمن الغذائي والمائي في المنطقة العربية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 2019، ص 66.

[2] عبد القادر زروقي،برامج التنمية الريفية بين التخطيط القطاعي والرؤية الشاملة، الطبعة الثالثة، دار الخلدونية، الجزائر، 2020، ص 119.

[3] المرجع نفسه،ص 120.

ثالثا:نقص نظم المعلومات والبيانات المشتركة بين الدول والمنظمات الدولية.

يعتمد التخطيط التكاملي على توفر بيانات دقيقة حول موارد المياه وتوزيعها الجغرافي والزمني، وكذلك على البيانات المتعلقة بالاستخدامات الزراعية،غير أن أغلب الدول النامية تفتقر إلى نظم معلومات متكاملة أو قواعد بيانات موحدة،مما يؤدي إلى قرارات مبنية على معطيات قديمة أو جزئية.

كما أن ضعف الرقمنة وتبادل المعلومات بين المؤسسات يشكل عائقا كبيرا أمام وضع خطط تنموية واقعية قابلة للتمويل والتنفيذ[1].

رابعا:غياب الرؤية الاستراتيجية الموحدة.

تفتقر العديد من مخططات التنمية الزراعية والمائية إلى رؤية استراتيجية شاملة تربط بين الأمن الغذائي والسياسات المائية في إطار أهداف التنمية المستدامة،إذ تنجز المشاريع غالبا كرد فعل للأزمات مثل الجفاف أو نقص الغذاء بدلا من أن تكون موجهة باستباقية وفق رؤية متكاملة وطويلة الأمد.

ينعكس هذا الغياب على محدودية الأثر التنموي للبرامج المنفذة،حيث يتم التركيز على الحلول التقنية أو الظرفية دون معالجة جذرية للأسباب الهيكلية لضعف التكامل[2].

يتضح من خلال ما سبق أن معوقات التعاون الدولي في مجال تحقيق التوازن بين الأمن الغذائي والموارد المائية لا تقتصر فقط على ضعف الإمكانيات المادية أو فجوات البنية التحتية،بل تشمل أيضا غياب التخطيط التكاملي بين القطاعات الحيوية كالمياه والزراعة،مما يؤدي إلى تداخل السياسات وضعف فعاليتها، كما أن غياب الشراكات الفعالة وآليات التمويل المستدام يرفع من صعوبة تنفيذ استراتيجيات تنموية مندمجة،حيث تستوجب هذه المعضلات ضرورة إصلاحات مؤسسية وتعزيز القدرات الوطنية وتفعيل آليات

---

[1] سميرة عبد الله، "غياب قواعد البيانات وأثره على السياسات الزراعية"، مجلة التخطيط والتنمية المستدامة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الواد،الجزائر ،العدد 10، 2022،ص 82.

[2] تحقيق التكامل بين السياسات المائية والزراعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ،البنك الدولي، الطبعة الأولى، واشنطن، 2020، ص 37.

التخطيط الشامل المدعوم بالتعاون الدولي،إذ أن التحديات المؤسسية والتمويلية لا تنفصل عن أخرى أكثر تعقيدا ترتبط بالبيئة والسياسة،خاصة عندما يتعلق الأمر بالموارد المائية والغذائية المشتركة بين الدول.

في هذا السياق يعد تغير المناخ والتدهور البيئي إضافة إلى النزاعات الإقليمية من ابرز العوامل التي تعرقل فرص التعاون الدولي،من هنا تبرز أهمية معالجة التحديات البيئية والسياسية ذات الطابع العابر للحدود كشرط ضروري لتحقيق توازن فعال بين الأمن الغذائي وإدارة الموارد المائية ، وهذا ما سيتناول في المطلب الثاني.

المطلب الثاني:التحديات البيئية والسياسية العابرة للحدود .

تعد التحديات البيئية والسياسية العابرة للحدود من أبرز العوائق أمام تحقيق الموازنة بين الأمن الغذائي والموارد المائية في إطار التعاون الدولي،فهذه التحديات تتجاوز قدرات دولة واحدة وتتطلب استجابة جماعية من الدول المتأثرة،ويندرج ضمنها تأثير التغير المناخي وتلوث الموارد المائية والنزاعات السياسية حول الأنهار والموارد المشتركة،ويمكن تقسيم هذه التحديات إلى الفروع الآتية:

الفرع الأول:تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي والموارد المائية.

تمثل التغيرات المناخية أحد أخطر التحديات البيئية العابرة للحدود،لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على وفرة المياه واستقرار الإنتاج الغذائي،فقد ساهم الارتفاع المستمر في درجات الحرارة وتغير أنماط التساقطات المطرية وتزايد موجات الجفاف والفيضانات في تهديد الموارد المائية المحدودة،وبالتالي إلى تقويض القدرة الزراعية للدول[1].

[1] فاطمة الزهراء عبد الحميد،البيئة وتغير المناخ في القانون الدولي، الطبعة الثانية،دار الخلدونية،الجزائر، 2020،ص 135.

أولا:تأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية.

أدى تغير المناخ إلى اضطراب كبير في دورات المياه الطبيعية، مما نتج عنه انخفاض منسوب المياه في الأنهار والبحيرات ونضوب عدد من طبقات المياه الجوفية، كما أن ارتفاع درجات الحرارة يزيد من معدلات التبخر ويقلل من فعاليات خزانات السدود، مما يضعف من إمكانية الاعتماد عليها كمصدر مستقر للمياه و من أهم هذه المتغيرات المناخية والتي تؤثر على الموارد المائية:

أ- تغير أنماط الهطول المطري، حيث تؤدي التغيرات المناخية إلى تقلبات كبيرة في معدلات سقوط الأمطار،

مما ينتج عنه فترات جفاف طويلة أو أمطار فجائية مدمرة، وهذا يضعف قدرة الدول على التخطيط طويل الأمد لمخزون المياه ويزيد من الضغط على المياه الجوفية كمصدر بديل[1].

ب- الذوبان الجليدي في المناطق الجبلية أدى إلى تقلبات في تدفقات الأنهار بينما زاد ارتفاع مستوى البحار من ملوحة المياه الساحلية، مما أثر على صلاحيتها للاستخدام الزراعي.

ج- انخفاض معدلات تساقط الأمطار يؤدي إلى اختلال توازن إعادة تعبئة الطبقات الجوفية بالمياه، مما يهدد استدامة هذه الموارد التي تعتمد عليها الزراعة في مناطق واسعة من إفريقيا وآسيا[2].

ثانيا: التأثيرات المناخية على الأمن الغذائي.

إنّ ندرة المياه الناتجة عن تغير المناخ تقوض إنتاج المحاصيل الزراعية، خاصة في المناطق التي تعتمد على الأمطار، كما تؤثر الظواهر المناخية القصوى مثل الأعاصير والفيضانات على سلاسل التوريد

---

[1] بشير ناصر الدين، التحديات المائية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 74.

[2] أمين بوزيد، إدارة المياه الجوفية في الون العربي، الطبعة الأولى، دار الهدى، الجزائر، 2019، ص 101.

الغذائي، وتؤدي إلى تقلبات في الأسعار وانعدام الأمن الغذائي وتتفاقم هذه الأزمة في الدول النامية التي تفتقر إلى أنظمة إنذار مبكر وخطط للتكيف الزراعي[1]،حيث نجد أهم التأثيرات المناخية على الأمن الغذائي:

أ- تراجع الإنتاج الزراعي، حيث يؤدي نقص المياه وارتفاع درجات الحرارة إلى تقليص إنتاجية المحاصيل الأساسية مثل: القمح، الأرز والذرة فهي عناصر رئيسية في الأمن الغذائي.

ب- تضرر الثروة الحيوانية حيث يؤثر الجفاف ونقص المراعي على صحة الحيوانات و إنتاجها، مما يقلل من إمدادات اللحوم والألبان حيث يؤثر على اقتصادات المجتمعات الرعوية.

ج- التأثير على أسعار المواد الغذائية وسلاسل الامدادات، حيث تسبب الأزمات المناخية الكبرى في تلف المحاصيل أو تقطع سلاسل التوريد، مما يخلف تقلبات سعرية حادة تؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية وتفاقم الجوع[2].

ثالثا: الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي.

نظرا للطبيعة العالمية لهذه الظاهرة،بات من الضروري أن تقوم الدول بتعزيز تعاونها من أجل تطوير تقنيات الزراعة الذكية مناخيا،وتحسين استخدام الموارد المائية وتبادل البيانات المناخية،وإنشاء صناديق مشتركة كالتمويل والتكثيف، ومن أهم مجالات التعاون الدولي للحد من هذه الظاهرة:

أ- نقل التكنولوجيا الزراعية الذكية مناخيا مثل أنظمة الري بالتنقيط والممارسات الزراعية المقاومة للجفاف،وهي أدوات ضرورية لا يمكن توفيرها دون تعاون دولي فعال.

ب- بماء شبكات للإنذار المبكر والمراقبة المناخية،حيث تنتج تقنيات الاستشعار عن بعد والمراقبة الجوية فرصا أفضل للتنبؤ بالأزمات المائية والزراعية ما يسهم في تفعيل خطط الطوارئ[3].

ج- تعزيز الشراكة الإقليمية والتمويل المناخي مثل مبادرة الصندوق الأخضر للمناخ وغيرها من الأطر الأممية التي تساعد الدول الضعيفة على التكيف مع الأزمات البيئية[4].

---

[1] فاطمة الزهراء عبد الحميد، المرجع السابق، ص 136.

[2] مصطفى شفيق، الأمن الغذائي العربي في ظل التغيرات المناخية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2017، ص 96.

[3] فاطمة الزهراء عبد الحميد، المرجع السابق، ص 139.

[4] عبد الجليل سامي، التمويل المناخي والتعاون الدولي، الطبعة الأولى، مركز البحوث الإنمائية، تونس، 2021، ص 60.

الفرع الثاني:التدهور البيئي وتلوث المياه.

يمثل تدهور البيئة وتلوث الموارد المائية تحديا جوهريا أمام تحقيق الأمن الغذائي والمائي،لاسيما عندما يتعلق الأمر بالموارد المشتركة بين الدول،فالأنشطة الصناعية والزراعية غير المستدامة إلى جانب الإهمال في المعالجة البيئية يؤدي إلى تفاقم مشاكل قدرة المياه وتدهور جودة التربة ما ينعكس على إعاقة جهود التعاون الدولي الرامية إلى تحقيق توازن مستدام بين الموارد المائية والأمن الغذائي نظرا لارتباط هذين المجالين بعوامل بيئية عابرة للحدود وتتطلب تنسيقا دوليا فعالا ومستمراً[1].

من مظاهر التدهور البيئي وتلوث المياه المؤثرة على الأمن الغذائي والمائي العديد من الملوثات التي لها تأثير مباشر على الزراعة والصحة العامة منها:تلوث المياه السطحية والجوفية ويعود ذلك إلى تصريف النفايات الصناعية والمبيدات الزراعية في المجاري المائية،مما يؤثر سلبا على سلامة الغذاء وتدهور الأراضي الزراعية بفعل التلوث من خلال الاستخدام المفرط للأسمدة الكيميائية والمياه الملوثة مما يؤدي إلى تملح التربة وبالتالي تقليص المساحات الزراعية المنتجة ،ومن أهم التحديات التي تواجه التعاون الدولي في مجال التدهور البيئي وتلوث المياه ما يلي:

أولا:تعقيد مصادر التدهور البيئي وصعوبة تتبع المسؤولية الدولية البيئية.

تتداخل المسؤوليات بين الدول نتيجة التدهور البيئي أو التلوث العابر للحدود،حيث أن الكثير من الملوثات البيئية ناتجة عن أنشطة مشتركة أو غير واضحة المصدر،مثل الأنهار الدولية التي تصب في عدة دول ما يخلف انشغالات قانونية في تحديد المسؤولية الدولية[2].

كما أنّ قصور نظام المسؤولية الدولية في البيئة الذي لا يلزم دولا كثيرة بالتعويض في حال تسببها في تدهور بيئي عابر للحدود يضعف من أدوات الردع القانوني للدول المتسببة في التلوث[3].

---

[1] فاطمة الزهراء عبد الحميد، المرجع السابق، ص 147.

[2] سليمان موساوي، المسؤولية الدولية عند التلوث العابر للحدود، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2018، ص 112.

[3] لطفي جروان، القانون الدولي لحماية البيئة، الطبعة الثانية، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2020، ص 145.

ثانيا: ضعف الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف.

تعاني اتفاقيات دولية في مجال البيئة مثل اتفاقية "هلسنكي 1992" من ضعف في التطبيق العملي بسبب نقص الإمكانيات وغياب الإرادة السياسية والشفافية،وعدم وجود آليات تنفيذ ملزمة مما يقوض جهود التعاون الدولي لتحقيق توازن بين الأمن الغذائي والمائي.

كما أن لاختلاف الأولويات بين دول المنبع والمصب يقلل من فرص التعاون والتوافق الدولي،حيث أنّ الدول الأعلى في الأحواض النهرية تميل إلى إعطاء الأولوية للتنمية على حساب البيئة،بينما دول المصب تتحمل آثار التدهور والتلوث البيئي[1].

ثالثا:غياب آليات التمويل البيئي المستدام.

يعد التمويل البيئي المستدام حجر الزاوية في نجاح أي سياسة أو اتفاقية دولية تعنى بحماية الموارد المائية وتحقيق الأمن الغذائي،لكن هذا العنصر يعاني من عدة ثغرات على الصعيد الدولي،مما يضعف الدول خاصة النامية منها على الوفاء بالتزاماتها البيئية في إطار التعاون الدولي لحماية البيئة من التلوث، وفي هذا السياق سيتم التطرق إلى ما يلي:

أ- غياب الالتزام المالي في الاتفاقيات الدولية حيث أن معظم الاتفاقيات البيئية الدولية مثل اتفاقية المياه الدولية 1997 أو اتفاقية هلسنكي 1992 لا تنص صراحة على إنشاء صناديق مالية دائمة أو إلزامية لتمويل مشاريع لحد من التلوث أو ترشيد استخدام المياه في الزراعة،مما يجعل التعاون الدولي محدود أو مرتبط بالإرادة السياسية أو بالضمانات القانونية[2].

ب- اعتماد الدول النامية على المساعدات التطوعية حيث أن معظم الدول الإفريقية والآسيوية تعاني من نقص في البنية المالية والتمويل المستمر اللازم لتطوير تقنيات المعالجة البيئية،وبالتالي تعتمد على

[1] هشام عبد العزيز، التعاون الإقليمي في إدارة الأنهار الدولية، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2022، ص 95.
[2] سامي بوزيد،القانون الدولي للمياه،الطبعة الأولى،دار الخلدونية،الجزائر، 2019،ص 156.

مساعدات طوعية من منظمات دولية مثل مرفق البيئة العالمي أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،والتي غالبا ما تكون مشروطة أو مؤقتة لا تلبي احتياجات طويلة الأمد[1].

الفرع الثالث:النزاعات الدولية حول الموارد المائية المشتركة.

تعد الموارد المائية المشتركة أحد أبرز أسباب التوتر والصراع في العلاقات الدولية،خصوصا في ظل الزيادة السكانية،وازدياد الطلب على المياه وتقلص الموارد المائية بسبب التغير المناخي،وتشير هذه النزاعات تحديات خطيرة أمام التعاون الدولي لتحقيق التوازن بين الأمن الغذائي والموارد المائية،ويمكن تحليل أهم هذه التحديات من خلال التطرق إلى عدة محاور أساسية نعرضها وفق الآتي:

أولا:الطبيعة القانونية المعقدة للمجاري المائية المشتركة .

تعد الطبيعة القانونية للمجاري المائية الدولية إشكالية معقدة في القانون الدولي،إذ لا تزال العديد من الأنهار غير منظمة باتفاقيات شاملة وملزمة،وهذا الغموض يفتح المجال أمام تفسيرات متضاربة من قبل الدول الناشطة ويضعف إمكانية تنظيم تعاون دولي مستدام[2].

فغياب تعريف موحد في القانون الدولي لمفهوم النهر الدولي ووجود أكثر من 276 مجرى مائي عابر للحدود دون اتفاقيات فعالة كالنيل ودجلة والفرات،نهر السنغال والدانوب تمر بعدة دول،وتختلف مصالحا حول استخدامها،وفي ظل غياب اتفاقيات ملزمة وإطار قانوني موحد يضمن لاستخدام العادل والمعقول تظهر الخلافات والتجاذبات السياسية،وغالبا ما يسند إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام

[1] فريدة زروقي، التكامل القانوني في إدارة الموارد البيئية المشتركة، الطبعة الأولى، دار ابن خلدون، الجزائر، 2022، ص 126.

[2] سامي بوزيد، المرجع السابق، ص 112.

المجاري المائية الدولية لأغراض غير ملاحية لعام 1997 لكنها لا تطبق بشكل شامل بسبب تحفظ بعض الدول عليها[1].

ثانيا:غلبة المقاربة السيادية على المقاربة التعاونية.

تفضل العديد من الدول الناشطة خصوصا دول المنبع،ممارسة سيادة شبه مطلقة على الأنهار التي تنبع من أراضيها متجاهلة مبدأي الاستخدام العادل والمعقول وعدم الإضرار الجسيم،وهو ما يعد انتهاكا صريحا لمبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بشأن استخدام المجاري المائية الدولية لأغراض غير ملاحية، مما يؤدي على صراعات إقليمية[2]،الحالة النموذجية الأبرز في هذا السياق هي أزمة سد النهضة الأثيوبي،حيث ترفض أثيوبيا الانخراط في اتفاق ملزم رغم الاعتماد الكبير لدولتي المصب السودان ومصر على مياه النيل الأزرق لتأمين حاجيات الزراعة والغذاء[3].

على الرغم من وجود بعض الآليات المؤسسية لهيئات الأحواض الدولية مثل هيئة "نهر السند" و"لجنة الميكونغ"،فإن العديد من الاتفاقيات تفتقر إلى نصوص واضحة تلزم الدول المشتركة في المجاري المائية باللجوء إلى التحكيم الدولي أو على محكمة العدل الدولية في حالة نشوء نزاع بين هذه الدول،وكمثال على ذلك اتفاقية "نهر السند 1960" لم تنص على آلية تحكيم دائمة،مما أعاق تسوية العديد من الخلافات الفنية بين الهند وباكستان بشأن استخدام مياه "جيلوم وتشيناب"[4].

---

(1) سامي بوزيد، المرجع السابق، ص 113.

(2) هشام عبد العزيز، النزاعات المائية في القانون الدولي، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2022، ص 182.

(3) هشام عبد العزيز، النزاعات المائية في القانون الدولي، المرجع نفسه، ص 183.

(4) محمد نزار، المياه الدولية وتسوية النزاعات المائية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2017، ص 207.

ثالثا:استغلال المياه كسلاح جيوسياسي بين الدول.

يشير تسييس المياه إلى سلوك بعض الدول في استغلال الأنهار أو الموارد المائية المشتركة لتعزيز مصالحها الجيوسياسية أو كأداة تفاوضية في قضايا سياسية أو أمنية متجاوزة بذلك مبدأي التعاون وحسن النية المنصوص عليها في القانون الدولي،خصوصا في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المجاري المائية الدولية لعام 1997،وبالتالي فإن تسييس المياه يعد من أبرز العراقيل التي تعيق التعاون الدولي في إدارة الموارد المائية المشتركة،حيث تتحول المياه من مورد مشترك إلى ورقة ضغط سياسي واستراتيجي في الصراعات الإقليمية والمنافسة على النفوذ ما يخلف بيئة دولية متوترة[1].

يظهر تحليل التحديات التي تواجه التعاون الدولي لتحقيق الموازنة بين الأمن الغذائي والمواد المائية أن هذه التحديات متعددة الأبعاد وتتراوح بين مؤسسية وتمويلية وبيئية وسياسية،فعلى الصعيد المؤسسي يؤدي غياب التنسيق بين السياسات الوطنية والمنظمات الدولية إلى تضارب البرامج والمقاربات مما يضعف فعالية جهود التعاون الدولي.

كما تشكل القيود التمويلية وضعف البنى التحتية في كثير من الدول النامية عائقاً أمام تنفيذ مشاريع التعاون الدولي في مجال الأمن الغذائي والموارد المائية،خصوصا في ظل غياب آليات تمويل بيئي طويلة الأمد.

أما التحديات البيئية فتتمثل في تفاقم آثار التغيرات المناخية وتدهور الموارد المائية المشتركة،كما أن النزاعات الدولية والإقليمية وتسييس المياه واستخدامها كورقة ضغط دبلوماسي،كلها تؤدي إلى تآكل الثقة بين الدول الناشطة وتعرقل تنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة،مثل اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 واتفاقية الدانوب وغيرها.

---

[1] عبد الله الصالح، النزاعات المائية في القانون الدولي المعاصر، الطبعة الأولى، دار الإشعاع، بيروت، لبنان، 2018، ص 212.

خلاصة الفصل الثاني:

يعد التعاون الدولي ركيزة أساسية في تحقيق التوازن بين الأمن الغذائي وإدارة الموارد المائية،لاسيما في ظل التحديات العالمية المتزايدة كالتغيرات المناخية والندرة المائية،وتفاقم الفجوة الغذائية خصوصا في الدول النامية،وقد أظهرت التجارب الدولية المدروسة في هذا الفصل من خلال نماذج قارية متعددة أنّ فعالية هذا التعاون تختلف باختلاف السياق الجغرافي والسياسي والقانوني الذي يحيط به.

في قارة إفريقيا مثلا،مثّلت مبادرة "نيباد وكادب" محاولات إقليمية واعدة لربط المياه بالتنمية الزراعية لكنها تظل محدودة التأثير بسبب ضعف التمويل والبنية المؤسساتية،أما في قارة آسيا وأمريكا اللاتينية،فإنّ اللجان النهرية والتكتلات الإقليمية حققت خطوات ملموسة نحو الإدارة التشاركية،لكنها مازالت بحاجة إلى تطوير الأطر القانونية الملزمة،وفي أوروبا برزت اتفاقية دولية مثل اتفاقية الدانوب واتفاقية 1992 حول حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود كنماذج متقدمة للتعاون الدولي القانوني والمؤسساتي في هذا المجال.

غير أن هذه التجارب جميعها تواجه تحديات مشتركة أبرزها ضعف التنسيق بين القطاعات وغياب الإرادة السياسية في بعض المناطق،وتسييس القضايا المائية والغذائية،فضلا عن التفاوت في القدرات التقنية والمالية بين الدول،وهو ما يجعل من الضروري تعزيز الإطار القانوني الدولي وتوسيع نطاق الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف وضمان مشاركة شاملة وعادلة في اتخاذ القرار المتعلق بإدارة الموارد المشتركة.

الخاتمة

الخاتمة:

يتبين من خلال هذه الدراسة أن التوازن بين الأمن الغذائي والموارد المائية لم يعد خيارا تنمويا ، بل أصبح ضرورة استراتيجية تفرضها التحديات البيئية والاقتصادية التي تشهدها مختلف دول العالم، ومن خلال دراسة الإطار القانوني وآليات التعاون تظل رهينة بمدى التزام الدول وتكامل أدوار الفاعلين الدوليين وتوفر أدوات التنسيق والتنفيذ على أرض الواقع،حيث تناولنا الأسس القانونية للتعاون الدولي بالتطرق إلى عدد من الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تؤطر هذا المجال،غير أنّ تأثيرها يظّل محدوداً ما لم تدعم بآليات تنفيذية قوية وإرادة سياسية واضحة ، كما بينا أهمية الدور الذي تضطلع به المنظمات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية في الدفع نحو تنسيق الجهود وتقديم الدعم المالي .

كما سلطنا الضوء في هذه الدراسة على نماذج دولية ناجحة في مجال التعاون أبرزت أهمية التعاون ونقل المعرفة وتعدد الأطراف ،كعوامل حاسمة في إدارة الموارد المائية وتحقيق الأمن الغذائي والتعرف على عدد م التحديات التي تعرقل نجاعة هذا التعاون ،كالتغيرات المناخية والنزاعات الدولية .

النتائج:

قد سمحت لنا هذه الدراسة بالتوصل إلى جملة من النتائج أبرزها:

أولا: – الاتفاقيات الدولية والإقليمية مثل إعلان روما 1996،واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر 1994،شكلت دعائم أساسية لتكريس التعاون الدولي في مجال الأمن الغذائي والموارد المائية،غير أن فعاليتها تظل رهينة بمدى التزام الدول بأحكامها .

ثانيا: – أظهرت تجارب التعاون الإقليمي ، على غرار حوض النيل واتفاقية نهر الميكونغ والتجربة الأوروبية أنّ التنسيق المشترك يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية ، رغم ما تعتريه من تحديات مؤسسية وتمويلية.

ثالثا:- أثبتت الدراسة أن المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية ، والشراكات متعددة الأطرف لعبت دورا محوريا في دعم البرامج المرتبطة بالغذاء والمياه مع وجود تفاوت ملحوظ في التأثير تبعا لاختلاف الأطر التنظيمية والإرادة السياسية لدى الدول المعنية.

التوصيات:

انطلاقا من هذه النتائج نقترح مجموعة من التوصيات أهمها:

- ضرورة تعزيز الالتزام الفعلي بتنفيذ الاتفاقيات الدولية،مع تطوير آليات الرصد والمتابعة لضمان فعاليتها.

- دعم التنسيق بين الفاعلين الدوليين والمحليين من خلال إنشاء منصات حوار مستدامة، تضمن إشراك جميع الأطراف المعنية في اتخاذ القرارات.

- تفعيل دور المنظمات الدولية والإقليمية عبر دعم استقلاليتها المالية والفنية وتوسيع صلاحياتها في مجال تنسيق السياسات القطاعية.

- توجيه الجهود نحو إنشاء صناديق تمويل دولية متخصصة لدعم المشاريع المشتركة في مجالي الأمن الغذائي و الموارد المائية، خاصة لفائدة الدول النامية.

- تشجيع تبادل الخبرات، وأفضل الممارسات بين الدول والاستفادة من النماذج الناجحة للتعاون الإقليمي.

- تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص ،مع وضع آليات رقابية تضمن حماية الموارد والحقوق للفئات الضعيفة.

وعليه فإن نجاح التعاون الدولي في تحقيق الموازنة بين الأمن الغذائي والموارد المائية يستوجب إرادة سياسية جادة وتكاملا بين الجهود القانونية والمؤسساتية ،بما يضمن بناء نظام دولي أكثر عدالة واستدامة، ويبقى مفتوحا على العديد من الإشكاليات الجديدة التي تفرض على الباحثين مواصلة تعميق البحث فيه،لاسيما في ظل المتغيرات العالمية الراهنة بما يخدم تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين على المدى البعيد.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1) نبيل العربي، القانون الدولي واستخدامات الأنهار الدولية في غير الأغراض الملاحية،دار النهضة العربية،القاهرة،2003.

2) محمد سامي عبد الحميد، القانون الدولي للموارد الطبيعية، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،2005.

3) صبيحي أحمد زهير العادلي،النهر الدولي المفهوم والواقع في بعض أنهار المشرق العربي،الطبعة الأولى،مركز الدراسات الوحدة العربية،بيروت، 2008.

4) شفيق المصري، القانون الدولي العام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2010.

5) أحمد محمد يوسف،إدارة الموارد المائية الدولية،دراسة في الاتفاقيات والتجارب الدولية،الطبعة الثانية، منشورات جامعة عين الشمس،مصر، 2011.

6) عبد العزيز السيد،قضايا الأمن الغذائي العربي والتحديات المستقبلية،دار الفكر العربي،القاهرة، 2011.

7) خولة الطراونة،القانون الدولي للأنهار الدولية دراسة قانونية تحليلية،دارالثقافة،عمان، 2011.

8) عيسى خليل،القانون الدولي والتنمية المستدامة،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،2012.

9) نادية أحمد عمران،النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق،الطبعة الأولى،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2014.

10)هشام عبد الرحمان،التعاون الدولي والتنمية المستدامة،الطبعة الأولى،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية، مصر،2015.

11)البشير محمد العربي،نيباد والتنمية في إفريقيا الأهداف والتحديات،دار الهدى،الجزائر،2016.

12) محمد سعيد العطوي،القانون الدولي للمياه "بين التنافس والتعاون"،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2016.

13) عبد العزيز عواد،إدارة الموارد المائية بين النظرية والتطبيق،دار الثقافة،عمان، الأردن، 2016.

14) محمد نزار، المياه الدولية وتسوية النزاعات المائية،الطبعة الأولى،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، مصر، 2017.

15) مصطفى شفيق،الأمن الغذائي العربي في ظل التغيرات المناخية،الطبعة الأولى،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،مصر، 2017.

16) بشير ناصر الدين،التحديات المائية في الوطن العربي،الطبعة الأولى،دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.

17) محمد العروسي،المجاري المائية الدولية في إطار القانون الدولي العام،دار الكتاب الجامعي، الإسكندرية، 2018.

18) سليمان موساوي،المسؤولية الدولية عن التلوث العابر للحدود،الطبعة الأولى،دار الثقافة،عمان، الأردن، 2018.

19) عبد الإله قريشي، الزراعة والأمن الغذائي في إفريقيا، رؤية استراتيجية في ضوء كادب، منشورات جامعة الرباط، المغرب، 2018.

20) عبد الله الصالح،النزاعات المائية في القانون الدولي المعاصر،الطبعة الأولى، دار الإشعاع،بيروت، لبنان، 2018.

21) شريف عبد السلام،مياه نهر النيل والقانون الدولي،الطبعة الأولى،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية، مصر، 2018.

22) أمين بوزيد، إدارة المياه الجوفية في الوطن العربي،الطبعة الأولى،دار الهدى،الجزائر، 2019.

23) حسن شحاته، التكامل القطاعي لتحقيق الأمن الغذائي والمائي في المنطقة العربية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 2019.

24) نجلاء السعدي، القانون الدولي للأنهار الدولية، دراسة تطبيقية، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، الجزائر، 2019.

25) سامي بوزيد، القانون الدولي للمياه، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2019.

26) سميرة بن عيسى، التعاون الدولي في مجال الأمن الغذائي، دار هومة، الجزائر، 2019.

27) عبد الحكيم سليمان، السياسات الزراعية في آسيا النمو والتكامل، مركز دراسات العالم الإسلامي، كوالالمبور، ماليزيا، 2019.

28) أحمد بوفرحي ، القانون الدولي للمياه: دراسة تحليلية لأهم المبادئ والاتفاقيات الدولية ، دار الخلدونية ، الجزائر، 2020.

29) هشام عبد العزيز، التعاون الإقليمي في إدارة الأنهار الدولية، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2020.

30) لطفي جروان، القانون الدولي لحماية البيئة، الطبعة الثانية، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2020.

31) محمد زهير، التعاون الإقليمي لتحقيق الأمن الغذائي في أمريكا اللاتينية والكاريبي، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر، القاهرة، مصر، 2020.

32) عبد النور كمال، التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة، دار المعرفة، الجزائر، 2020

33) عبد القادر دومة، القانون الدولي للتنمية المستدامة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2020.

34) عبد القادر زروقي، برامج التنمية الريفية بين التخطيط القطاعي والرؤية الشاملة، الطبعة الثالثة، دار الخلدونية، الجزائر، 2020.

35) فاطمة الزهراء عبد الحميد، البيئة وتغير المناخ في القانون الدولي، الطبعة الثانية، دار الخلدونية 2020.

36) أحمد العزاوي، النموذج الآسيوي في تحقيق الأمن الغذائي، دراسة في التجربة التعاونية لآسيان، دار النخبة، القاهرة، مصر، 2021.

37) محمد النوري، التمويل المستدام والتنمية في البلدان العربية، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2021.

38) محمد عبد المجيد، القانون الدولي للتنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2021.

39) محمد العيساوي، تمويل مشاريع البنية التحتية في الدول النامية، الطبعة الثانية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2021.

40) محفوظ خليل، التعاون الدولي وإدارة الأنهار المشتركة دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2021.

41) عبد الجليل سامي، التمويل المناخي والتعاون الدولي، الطبعة الأولى، مركز البحوث الإنمائية، تونس، 2021.

42) هشام عبد العزيز، النزاعات المائية في القانون الدولي، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2022.

43) فريدة زروقي، التكامل القانوني لإدارة الموارد البيئية المشتركة، الطبعة الأولى، دار ابن خلدون، الجزائر، 2022.

ثانيا:الرسائل الجامعية.

أ) أطروحات الدكتوراه.

1) أحمد دحماني، آليات التعاون الإفريقي لتحقيق الأمن الغذائي في إطار نيباد، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلاقت الدولية، كلية العلوم السياسيةوالعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3، 2019.

2) عمرو سالم التميمي، القانون الدولي لاستخدام المجاري المائية في غير الأغراض الملاحية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2006.

ب) رسائل الماجستير:

1) محمد جبار نعمة،المسؤولية الدولية عن الاستخدام الصناعي والزراعي لمجرى المياه الدولية،ماجستير في القانون العام، قسم القانون العام،كلية القانون ، جامعة ميسان ، العراق ،2025.

2)نوال مزاري، التعاون الدولي وأثره على الأمن الغذائي في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون دولي عام ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2017.

3)نورة بن عودة، التعاون الدولي في إدارة الأحواض النهرية، دراسة حالة حوض الدانوب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون دولي عام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01 ، 2020.

4)صبا علوان شلال، مدى تطبيق نظام استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية (بالتطبيق على نهر الفرات) رسالة الماجستير في القانون الدولي العام، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، حزيران 2022.

ج) مذكرات الماستر:

1) نورة بلحاج، التعاون الإفريقي لتحقيق الأمن الغذائي، دراسة تقييمية لبرامج نيباد، مذكرة ماسترتخصص قانون دولي عام ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر1، 2020.

ثالثا: المقالات العلمية:

1) مصطفى كمال طلبة، الأمن الغذائي في الوطن العربي، "بين السياسات والاستراتيجيات"، مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،لبنان، العدد 292، 2003.

2) عثمان علام ، مسعود كسرى ،"دور المنظمات غير الحكومية في التنمية وإشكالية تمويلها"،مجلة معارف،قسم العلوم القانونية والاقتصادية ،جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة، العدد 14، 2013.

3)أحمد فؤاد زكي، "التعاون الدولي في إدارة الأنهار الدولية"، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، السنة 38، العدد 2، 2014.

4)عزازهدى، "الاستغلال المنصف والمعقول للمجاري المائية الدولية "، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،جامعة العبي التبسي تبسة، الجزائر المجلد8، العدد 1، 2015.

5)أحمد سعيد نظام الأغا، "حماية الموارد الطبيعية طبقا لأحكام القانون الدولي، الحالة الفلسطينية نموذجا"، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مجلد 3 العدد 1، 2017.

6)وارزقي ميلود ،" دور صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في الإقلال من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي للشعوب "، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ،جامعة باتنة 1، العدد الثالث ، جانفي 2017.

7) عبد الله محمد سليمان، "التنظيم القانوني لاستخدام المجاري المائية الدولية في غير أغراض الملاحة"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق ،جامعة المنوفية ، مصر، العدد 48، 2019.

8)فهد الحمود، "دور منظمة الأغذية والزراعة في تحقيق الأمن الغذائي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الكويت،الكويت، العدد 12، 2019.

9)حسين صادق، "أهمية التعاون الإقليمي في إدارة الأنهار المشتركة: دراسة حالة نهر ميكونغ"، المجلة الدولية للدراسات الآسيوية، العدد 12، 2020

10) نوال بن جدو، "السيادة الغذائية كبديل للأمن الغذائي في القانون الدولي"، مجلة القانون والتنمية، جامعة طاهري محمد بشار،الجزائر، العدد 10، 2020

11) عائشة بوثلجة،"أهمية الزراعة الذكية في ظل تغير المناخ "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ،المجلد 16،العدد،2020.

12) خولة عبد الله، "الحق في الغذاء في القانون الدولي" مجلة البحوث القانونية والسياسية ، جامعة الجزائر 1- بن يوسف بن خدة ، الجزائر،العدد 7، 2020.

13) زوبيدة حمدي،"أثر التعاون الإفريقي في تحقيق الأمن الغذائي"،مجلة دراسات استراتيجية،جامعة محمد بوضياف المسيلة،العدد 15،الجزائر،2021.

14) ليلى عبد السلام،"دور أدوات التمويل الأخضر في تعزيز الأمن الغذائي"،مجلة الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة،العدد 5،2022.

15) أحمد عبد القادر،"دور المنظمات الدولية في تحقيق الأمن الغذائي"،مجلة العلوم القانونية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة،الجزائر،العدد15،2021.

16) سميرة بوحنية،"البنية التحتية والأمن الغذائي في الوطن العربي"،مجلة الدراسات الاقتصادية،جامعة زيان عاشورالجلفة،العدد 12، 2022 .

17) وافية قردانيز،"جهود منظمة الأغذية والزراعة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام"،مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية،المركز الجامعي مرسلي عبد الله ،تيبازة،الجزائر،المجلد6، العدد2،2022.

18) سميرة عبد الله، "غياب قواعد البيانات وأثره على السياسات الزراعية"، مجلة التخطيط والتنمية المستدامة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الواد، الجزائر،العدد 10، 2022.

19) أماني جمعة النقبي،زايد علي زايد،"مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية "، مجلة الشارقة للعلوم القانونية ،جامعة الشارقة ،المجلد 20، العدد3،سبتمبر 2023.

20)علي زهير ابراهيم،"السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية في القانون الدولي"،مجلة المحامين،بيروت، العدد الثاني، 2023.

21)ماجد أحمد مخلص،"الأمن المائي وتحدياته للدول في ضوء القانون الدولي والاتفاقيات الدولية"،مجلة العلوم الإدارية والسياسية ،الكلية العسكرية لعلوم الإدارة لضباط القوات المسلحة ، مصر،العدد الثاني،ديسمبر 2024.

رابعا: المواثيق الدولية و القرارات الدولية:

1) ميثاق الأمم المتحدة،اعتمد في مؤتمر سان فرانسيسكو بتاريخ 26 يونيو 1945.

2)الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 217 أ (د-3) المؤرخ في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948.

3)القرار رقم 1803 الصادر في 14-12-1962 (ف - د) بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية،الجمعية العامة للأمم المتحدة.

4))العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2200 (د-21) بتاريخ 16 ديسمبر 1966.

5)العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،اعتمد بموجب قرار الأمم المتحدة رقم (د-21) بتاريخ 16 ديسمبر 1966.

6) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 180/34 بتاريخ 18 ديسمبر 1979.

7)إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية،اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض) المنعقد في ريودي جانيرو،من 3 إلى 14 يونيو 1992.

8)إعلان روما العالمي بشأن الأمن الغذائي،اعتمد في القمة العالمية للأغذية المنعقدة في روما من 13 إلى 17 نوفمبر 1996.

9)اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية،المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار 229/51 بتاريخ 21 مايو 1997.

10) الإعلان الوزاري حول الأمن المائي ،المنتدى العالمي الرابع للمياه،مكسيكو ،2006.

11) التقرير السنوي حول التنمية المائية،المؤسسة الدولية للتنمية ،البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن 2021.

سابعا: الوثائق باللغة الأجنبية:

1) Principales for public governance of public- private partener ship ،OECD, paris, 2012 .
2) public-private-partnership for agrobusiness development FAO، rome, 2016.
3) technical report, integrated water resources management and food securit, Global water partnership y, 2019.
4) annual performance report 2021 ،World Food Programme, , Rome, WEP, 2022.

الفهرس

الفهرس:

شكر

إهداء

قائمة المختصرات

مقدمة.....2

الفصل الأول: 4

آليات التنسيق الدولي لتحقيق الموازنة بين الأمن الغذائي والموارد المائية 4

تمهيد 5

المبحث الأول:الأسس القانونية للتعاون الدولي في مجال الأمن الغذائي والمائي 6

المطلب الأول:الإطار القانوني للتعاون الدولي في مجال الأمن الغذائي والمائي 6

الفرع الأول:المبادئ العامة للتعاون الدولي في مجالي الأمن الغذائي والمائي.....7

أولا:مبدأ السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية 7

ثانيا:مبدأ التعاون بين الدول لتحقيق التنمية المستدامة 8

ثالثا:مبدأ تقاسم المنافع والإنصاف في استغلال الموارد المشتركة 8

الفرع الثاني:الأساس القانوني للتعاون الدولي في مجال الأمن الغذائي 9

أولا:الحق في الغذاء في المواثيق الدولية.....9

ثانيا:الالتزامات الدولية اتجاه القضاء على الجوع 11

الفرع الثالث:الأساس القانون للتعاون الدولي في مجال الموارد المائية 12

أولا:مبدأ السيادة المقيدة.....12

ثانيا:مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول 12

ثالثا:مبدأ عدم التسبب بالضرر 13

رابعًا:مبدأ الإخطار المسبق والتشاور 13

المطلب الثاني:دور الاتفاقيات الدولية والإقليمية في دعم التنسيق والتكامل.....14

الفرع الأول:الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف في مجال الأمن الغذائي والموارد المائية.....14
أولا:إعلان روما حول الأمن الغذائي العالمي.....15
ثانيا:اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر 1994 15
الفرع الثاني:الاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة بالأمن الغذائي والموارد المائية.....16
أولا:اتفاقيات حوض النيل(1929-1959-2010).....16
ثانيا:إعلان هلسنكي بشأن استخدام المجاري المائية الدولية لعام 1966 16
ثالثا:اتفاقية نهر الميكونغ لعام 1995 17
رابعًا:معاهدة لابلاتا لعام 1969.....17
الفرع الثالث:تأثير الاتفاقيات الدولية والإقليمية على التنسيق المؤسساتي بين الدول 18
المبحث الثاني:دور الفاعلين الدوليين في تحقيق التوازن بين الأمن الغذائي والموارد المائية 20
المطلب الأول:دور المنظمات الدولية الحكومية في تحقيق التوازن في مجالي الأمن الغذائي والمائي.....20
الفرع الأول:منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ودورها في تحقيق التوازن بين الأمن الغذائي والمائي.....20
أولا:دور منظمة الأغذية والزراعة في دعم الأمن الغذائي العالمي 21
ثانيا:دور منظمة الأغذية والزراعة في إدارة الموارد المائية الزراعية.....21
الفرع الثاني:دور برنامج الأغذية العالمي في تحقيق التوازن بين الأمن الغذائي والموارد المائية 22
أولا:الإطار القانوني والتنظيمي لعمل برنامج الأغذية العالمي.....22
ثانيا: مساهمة البرنامج في دعم الأمن الغذائي.....23
ثالثا:دعم إدارة الموارد المائية.....23
رابعًا:الاستجابة لتغير المناخ والنزاعات 24
الفرع الثالث: دور المؤسسات المالية الدولية في دعم التوازن بين الأمن الغذائي والموارد المائية 24
أولا:البنك الدولي للإنشاء والتعمير للمشاريع الزراعية والمائية 24
ثانيا:صندوق النقد الدولي لتعزيز السياسات الاقتصادية المرتبطة بالأمن الغذائي والمائي 25
ثالثا:آليات التنسيق والشراكة مع باقي الفاعلين الدوليين 25

المطلب الثاني:دور المنظمات الدولية غير الحكومية والشركات متعددة الأطراف 25
الفرع الأول:مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية والشركات متعددة 26
أولا : التوعية وبناء القدرات المجتمعي.....26
ثانيا:دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تعبئة الموارد والتمويل 27
ثالثا:تنفيذ البرامج على المستوى الميداني.....27
الفرع الثاني:الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأثرها على الأمن الغذائي والموارد المائية.....28
الفرع الثالث:المبادرات العالمية المشتركة 29
أولا:مبادرة الزراعة الذكية مناخيًا 30
ثانيا:المبادرة العالمية لأمن المياه والغذاء 30
ثالثا:شراكة المياه العالمية.....30
رابعًا:مبادرة الأمن الغذائي العالمي 31
خلاصة الفصل الأول.....33
الفصل الثاني.....34
تقييم تجارب التعاون الدولي وأثرها على تحقيق التوازن بين الأمن الغذائي والموارد المائية34
تمهيد 35
المبحث الأول:النماذج الدولية والإقليمية للتعاون في مجالي الأمن الغذائي والموارد المائية 36
المطلب الأول:نماذج التعاون الدولي في مجال الأمن الغذائي.....36
الفرع الأول :برنامج نيباد وكادب NEPAD – CAADP كتجربة إفريقية 37
أولا:مبادرة نيباد كإطار إفريقي للتعاون الدولي.....37
ثانيا:برنامج كادب (CAADP) كأداة لتنفيذ أهداف نيباد 38
ثالثا:أثر هذه التجربة على الأمن الغذائي في إفريقيا 38
الفرع الثاني:تجربة التعاون الأسيوي في تحقيق الأمن الغذائي.....39
أولا:تجربة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) (ASEAN) 39
ثانيا:التعاون الزراعي الثنائي والمتعدد في آسيا 40

ثالثا:أبرز ملامح النجاح والتحديات 40
الفرع الثالث:تجربة تعاون أمريكا اللاتينية في تحقيق الأمن الغذائي..... 41
أولا:مبادرة التعاون الإقليمي لتحقيق الأمن الغذائي..... 41
ثانيا:مميزات التجربة والتحديات المطروحة..... 41
المطلب الثاني:نماذج التعاون الدولي في مجال إدارة الموارد المائية 42
الفرع الأول:مبادرة حوض النيل في إفريقيا 42
أولا:أهداف مبادرة حوض النيل..... 42
ثانيا:إنجازات مبادرة حوض النيل..... 43
الفرع الثاني:لجنة نهر الميكونغ في آسيا 44
أولا:الأهداف الرئيسية للجنة نهر الميكونغ..... 44
ثانيا:أبرز إنجازات لجنة نهر الميكونغ..... 44
الفرع الثالث:اتفاقية حماية نهر الدانوب في أوروبا..... 45
أولا:الأهداف الرئيسية لاتفاقية حماية نهر الدانوب في أوروبا 45
ثانيا:إنجازات اللجنة الدولية لحماية نهر الدانوب 46
المبحث الثاني:التحديات التي تواجه التعاون الدولي في مجالي الأمن الغذائي والموارد المائية..... 47
المطلب الأول:التحديات المؤسساتية والتمويلية 48
الفرع الأول:ضعف التنسيق بين السياسات الوطنية والمنظمات الدولية..... 48
أولا:غياب التكامل بين الاستراتيجيات الوطنية والنظام الدولي للتنمية..... 48
ثانيا:محدودية سلطات المنظمات الدولية وضعف الالتزام الوطني..... 49
ثالثا:غياب قنوات التنسيق بين الدول والمنظمات 49
رابعا:ضعف الالتزام الوطني بتطبيق الاتفاقيات الدولية..... 50
الفرع الثاني:القيود التمويلية والفجوات في البنية التحتية 50
أولا:محدودية التمويل الوطني لمجالي الزراعة والمياه..... 50
ثانيا:تراجع الاستثمارات في البنية التحتية للمياه والزراعة..... 51

ثالثا:ضعف الشراكات بين القطاعين العام والخاص.....51
رابعا:غياب آليات التمويل المستدام 52
الفرع الثالث:ضعف التخطيط المتكامل بين قطاعي المياه والزراعة.....52
أولا:التناقض في السياسات القطاعية.....53
ثانيا:ضعف الأطر المؤسساتية المتكاملة 53
ثالثا:نقص نظم المعلومات والبيانات المشتركة بين الدول والمنظمات الدولية 54
رابعا:غياب الرؤية الاستراتيجية الموحدة.....54
المطلب الثاني:التحديات البيئية والسياسية العابرة للحدود 55
الفرع الأول:تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي والموارد المائية.....55
أولا:تأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية.....56
ثانيا:التأثيرات المناخية على الأمن الغذائي 56
ثالثا:الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي.....57
الفرع الثاني:التدهور البيئي وتلوث المياه 58
أولا:تعقيد مصادر التدهور البيئي وصعوبة تتبع المسؤولية الدولية البيئية.....58
ثانيا: ضعف الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف 59
ثالثا:غياب آليات التمويل البيئي المستدام.....59
الفرع الثالث:النزاعات الدولية حول الموارد المائية المشتركة 60
أولا:الطبيعة القانونية المعقدة للمجاري المائية المشتركة 60
ثانيا:غلبة المقاربة السيادية على المقاربة التعاونية 61
ثالثا:استغلال المياه كسلاح جيوسياسي بين الدول 62
خلاصة الفصل الثاني.....63
الخاتمة 65
قائمة المصادر والمراجع 68
الفهرس.....78